أثر تطبيق المؤشرات المالية وغير المالية
فى إدارة المخاطر الائتمانية

ثامر متعب بنيه متعب الخرينج

إشراف

دكتور
أ.د/ يـــاسر إبراهيـــم داود
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
وعميد كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

دكتور
إسماعيل فرج بدر
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

ملخص البحث

استهدف البحث التعرف على مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية، والتعرف على أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية، **وقد توصل البحث إلى** تعريف الإفصاح عن المقاييس غير المالية بأنه نشر جميع المعلومات والبيانات المرتبطة بالمقاييس غير المالية (كالجودة، وأداء التسليم، والمرونة، والابتكارات، وغيرها)، اللازمة لجميع الأطراف التي تستخدمها كالمستثمرين وأصحاب المصالح وغيرهم من المستفيدين منها، مما قد يسمح لهم بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية المتوقعة وإتخاذ القرارات الاستثمارية الأمثل وفقًا لذلك، وتبين وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول محددات المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية، ووجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم هم أهم المؤشرات المالية وغير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، كما تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الإئتمانية.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية ـ المؤشرات غير المالية ـ مخاطر الائتمان ـ إدارة مخاطر الائتمان.

ABSTRACT

The research aimed to identify the extent of the impact of financial and non-financial indicators on credit risk management in Kuwaiti commercial banks, and to identify the most important financial and non-financial indicators that can be relied upon in assessing credit risks. The research reached a definition of disclosure of non-financial measures as publishing all information and data related to non-financial measures (such as quality, delivery performance, flexibility, innovations, etc.), necessary for all parties that use them, such as investors, stakeholders, and other beneficiaries, which may allow them to predict expected future profits and make optimal investment decisions accordingly. It was found that there were significant differences between the opinions of the respondents about the determinants of credit risks in Kuwaiti commercial banks, and there were significant differences between the opinions of the respondents about the most important financial and non-financial indicators in Kuwaiti commercial banks. It also showed that there was a statistically significant effect between financial and non-financial indicators on credit risk management.

Keywords: **Financial indicators - Non-financial indicators - Credit risk - Credit Risk Management.**

1- مقدمة البحث:

يعتبر القطاع المصرفي من الدعائم الهامة في اقتصاد اي دولة حيث أن نجاح اي اقتصاد يعتمد الى حد كبير على فاعلية وكفاءة نظامه المصرفي والمالي، ويعد النظام المصرفي أحد أهم الدعائم الاساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، حيث يعد المركز الرئيسي والاساسي لتجمع المدخرات من الأشخاص والمؤسسات والشركات، وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الإئتمانية بمختلف أنواعها وأجالها بالإضافة للخدمات الأخرى مثل خدمات التجارة الدولية والخدمات الإلكترونية سواء للأفراد أو الشركات (إبداح، ٢٠٢٠)، كما تلعب الخدمات المالية والمصرفية دورًا هامًا وأساسي في اقتصاديات الدول المختلفة، مما يحتم على البنوك فهم ودراسة الخدمات المصرفية وتوقعات العملاء (محمد وآخرون، 2018).

ولقد أصبح الإفصاح عن المؤشرات المالية لوحدها يُعد قاصرًا عن توفير الرقابة الملائمة على العمليات التشغيلية، مما يتطلب تطويرها أو توسعها لتشمل المؤشرات الناجمة عن بيئة التصنيع الحديثة والمتمثلة بالمؤشرات غير المالية، ويقصد بالمؤشرات غير المالية بأنها أدوات جديدة وأساسية للرقابة الإستراتيجية تواكب الاحتياجات المتجددة للإدارة، ومن تلك المؤشرات غير المالية، مؤشرات الجودة، وأداء التسليم والمرونة والابتكارات، لذلك نلاحظ مما سبق أن الإفصاح عن المؤشرات غير المالية مهم جداً بالنسبة للمستفيدين منها وخاصةً المستثمرين وأصحاب المصالح (حسن، 2017؛ أبو خشبة، 2023). ولا شك أن البنوك تلعب دورًا محوريًا في اقتصاديات الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، ونظرًا لتعدد عوامل جذب البنك للمدخرات وإعادة استثمارها مرة أخرى فان إدراك أصحاب المصالح وتقيمهم لتلك العوامل سيعكس بالدرجة الأولي إدراكهم لقيمة هذا البنك والتي تكونت بفعل موثوقية الإفصاح عن نتائج البنك ونوعية تلك الإفصاحات ومدى قدرتها على الحد من عدم تماثل المعلومات.

وهو ما دفع البنوك إلى زيادة مستوى الإفصاح مؤخرًا عن المعلومات غير المالية خاصة المعلومات الخاصة بالمخاطر، ولتقييم مستوى إفصاح البنوك عن تلك المعلومات غير المالية فقد فقام الباحث بالاعتماد على مؤشر للإفصاح عن المعلومات غير المالية، يمثل خلاصة ما أشارت إليه مجموعة من الدراسات ولا سيما (Mohamed et al., 2014; Soininen, 2013؛ دحدوح، 2015؛ علي، 2017).

وتشير المخاطر الائتمانية إلى مخاطر تعثر الطرف المقابل بما ينتج عنه عدم قدرة أو رغبة العميل فى الوفاء بإلتزاماته فى الأجل المحدد كما تعدها المخاطر الرئيسة فى معظم عمليات البنوك إذ أن معظم الأصول المكونة لمحافظ البنوك تتعرض لهذا الخطر, ويلزم أن يتضمن تقييم البنك العميل مقدرة الطرف المقابل (المدين) على الوفاء بأصل الدين والفائدة من خلال مقدرته على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية وكذا بنظرة واسعة للضمانات والمستقبل الاقتصادى للقطاع الصناعي الذى يعمل به الطرف المقابل (سالم, 2019).

وتوصلت دراسة (Catherine, 2020) إلى فعالية نسب المؤشرات المالية فى إدارة مخاطر الائتمان, كما توصلت دراسة (نشوان؛ الطويل؛ شحادة, 2018) إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا لكل من: (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أظهرت أيضاً وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

وبذلك يتحدد موضوع الدراسة الحالية في معرفة أثر استخدام المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية "دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية الكويتية".

2- مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر المالية وغير المالية التي تشكل تهديدا لعمل ذلك القطاع بسبب طبيعة عملها المختلفة عن غيرها من المؤسسات واتساع أنشطتها، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر الاخرى التي تمثل تهديدا لعمل هذه البنوك واستقرارها وقدرتها على الاستمرار، ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام من قبل الجهات المعنية بتنظيم عمل القطاع المصرفي، بضرورة تبني سياسات قوية لمواجهة تلك المخاطر وزيادة مستوي الافصاح عنها (Majumder and Li, 2018).

حيث تعد الصناعة المصرفية فن التعامل مع إدارة المخاطر وليس تجنبها، الأمر الذي آثار إهتمام المسئولين المصرفيين ليس في الدول التي حدثت فيها أزمات مصرفية فقط بل وأيضا على المستوى الدولي (إبداح، ٢٠٢٠). ويعد الإئتمان المصرفي هو النشاط الرئيسي للبنوك، بل ان النشاط المصرفي قائم أساساً على منح الإئتمان بالإضافة إلى تلقى الودائع، كما يعد الإئتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية أهمية في هذه الصناعة وأكثر ادواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى البنوك فقط، وإنما ينعكس على الأقتصاد الوطني وككل، وتستهدف البنوك التجارية تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال إعادة إعادة إقراض الودائع على شكل تسهيلات إئتمانية، وبسبب عمليات الإقراض تتعرض البنوك التجارية إلى مخاطر الإئتمان المصرفية، حيث تعد مخاطر الإئتمان المصرفي من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك، وهذ المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد، مما يحتم على القائمين على إدارة الإئتمان المصرفي وأصحاب القرار حسن الإستخدام والدقة في إتخاذ القرارات الإئتمانية، حيث ان الإخلال بشروط سداد الإئتمان او تقصير أحد الأطراف يعد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك حيث ينتج عنها خسارة مالية للعديد من الأطراف بالقطاع الإقتصادي (المطيري، 2022). ولمقابلة التطور في مجال الأعمال المصرفية والمصحوب بالمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الإهتمام بإدارة المخاطر المصرفية، حيث أكدت الأزمات والإخفاقات المالية المتتالية في السنوات الأخيرة على تشديد أهمية وضرورة إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي بطريقة سليمة وفعالة نظراً لدورها في ترسيخ مفهوم إستمرارية ونجاح المؤسسات المصرفية (الشهدة وآخرون، ٢٠١٥)، ومع إزدياد الإرتباط بين البنوك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وكثرة حجم التعاملات المالية، وزيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، جاءت عدة إتفاقيات دولية ومنها مؤتمر بازل وما طرأ عليه من تعديلات لحمالية البنوك من المخاطر نظرًا لإتساع أعمالها والإعتماد المباشر عليها في تمويل التنمية الإقتصادية (أحمد وآخرون، ٢٠٢١).

كما تُعد مؤشرات الأداء أحد أهم الأدوات الإدارية والتي تساهم في تحقيق أهداف البنك، حيث كان الإعتماد على الجانب المالي فقط دون التطرق للجانب غير المالي (المؤشرات غير المالية) قد تُعرض للنقد الشديد، وذلك لأنها لم تعد ملائمة في بيئة التصنيع الحديثة فهي تهتم بالمدى القصير على عكس المؤشرات غير المالية التي تهتم بالتنبؤ بالأداء المستقبلي على المدى القصير والطويل، ولديها رؤية استراتيجية، فيلزم الإعتماد على مؤشرات أخرى غير مالية جنباً إلى جنب مع المؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك ولابد من تحقيق التوازن بينهما، كما زاد الاهتمام بمستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية في البنوك فى الأونة الأخيرة وذلك بعد تعددات احتياجات الأطراف أصحاب المصالح وعدم كفاية الإفصاح المالي (Fernandez et al., 2012; Soininen, 2013; Thomson, 2015).

وانطلاقًا مما سبق تتلخص مشكلة الدراسة الحالية في دراسة أثر استخدام المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية, وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية الآتية:

1. ما هى طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية؟
2. ما هى أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية؟
3. إلى أي مدى تؤثر تلك المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية؟

3- الدراسات السابقة: قام الباحث بتناول الدراسات السابقة وفقاً لمتغيرات الدراسة, وتم عرضها من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

أ- دراسات تناولت الدور المُحاسبي في إدارة المخاطر الائتمانية:

تناولت دراسة الشامي (2019) إلقاء الضوء على أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية من خلال دراسة ميدانية وذلك من خلال قائمة استقصاء مكونها من عدد (٢٢) بند ومقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسة, وقد إعتمدت على عينة من مسئولي الائتمان والمخاطر والديون المتعثرة في البنوك التجارية المصرية, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

كما تناولت دراسة Grassa et al., (2020) التعرف على مدى تأثير مستوى الجدارة الائتمانية للإفصاح عن المخاطر في كلا من البنوك التقليدية والإسلامية، والى أي مدى تسعى البنوك الإسلامية لرفع مستوى تصنيفها الائتماني، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦٩ بنك منهم ٧٢ بنك اسلامي، ٩٧ بنك تقليدي في ١١ دولة، خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى ان البنوك التي تتمتع بمستوى عالي من التصنيف الائتماني تميل الى الحفاظ على مستوى عالي من الافصاح عن المخاطر مقارنة بغيرها ذات التصنيف الائتماني الضعيف، كما توصلت الدراسة إلي أن التأثير الإيجابي لهذه العلاقة يكون اكثر في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما توصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية يكون مستوى الافصاح عن المخاطر لديها اقل من البنوك التقليدية بسب المخاطر المحيطة بطبيعة عملها والتي تؤثر على مستوي تصنيفها الائتماني.

هدفت دراسة علي (2021) إلى بيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، بالإضافة لإجراء مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية في هذا المجال، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك السعودية، وتم الإعتماد على الإستبيان لقياس مخاطر الإئتمان حيث تمثل أبعاد مخاطر الإئتمان من (ادراك مخاطر الائتمان - ممارسات تحليل المخاطر الإئتمانية - طرق تقليل والحد من المخاطر الإئتمانية)، وتكونت عينة الدراسة من (٣٢٠) مستجيباً من العاملين في إدارات مخاطر الائتمان في أربعة بنوك سعودية، وقد خلصت الدراسة بعدد من النتائج منها وجود فروق في فهم وادراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وذلك بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، كما اظهرت النتائج أيضاً أن البنوك التقليدية أكثر ادراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الاسلامية، في حين كانت البنوك الاسلامية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية وأكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية.

تناولت دراسة زايد (2023) دراسة وتحليل دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية، وإجراء مقارنة بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية لتحديد أو الاختلافات في مستوي الافصاح عن كلا من مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك تحديد مدي تأثير مستوي الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسن منفعة المعلومات المحاسبية، بالتطبيق على عينة مكونة من ١١ بنك تقليدي وإسلامي مدرج بالبورصة المصرية، خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢١ ، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة، كما توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمستوي جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية.

تناولت دراسة عبد المعطي (2023) معرفة مدى فعالية نظم المعلومات المصرفية في البنوك المصرية ومدى استفادة الإدارة من المعلومات التي تقدمها هذه النظم خاصة في مجال تسيير المخاطر. توصل الباحث الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية طردية بين خصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وقدرة البنوك على تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال دراسة ميدانية استهدفت مديرى الإئتمان بمختلف البنوك بالقطاع المصرفي المصرى، مما يعنى ان القطاع المصرفى المصرى يقوم بتطبيق وتطوير خصائص نظم المعلومات المحاسبية.

ب- دراسات تناولت المؤشرات المالية وغير المالية:

كما هدفت دراسة Zeller et al ., (2019) قياس المؤشرات المالية بالاعتماد على القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقرير المالي من خلال تحليل (٥٠) مؤشر في (٨٤) دولة خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥. وتوصلت النتائج إلى أن المؤشرات المستندة على معلومات بتقارير مالية معدة وفق المعايير الدولية للتقرير المالي متسقة وقابلة للمقارنة على الرغم من الاختلافات في بيئة التطبيق.

استهدفت دراسة أسمير (2020) تحليل وتقييم الأدبيات المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي والمتغيرات ذات العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لعينة من الدراسات السابقة عددها (٦٥) دراسة في (١٢) دولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٢٠م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي يعتبر المقياس الأساسي لنجاح المؤسسة المصرفية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من طرق القياس والمتمثلة في النسب المالية، نموذجCAMELS ، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، ولكل أسلوب عيوبه ومزاياه.

هدفت دراسة الصائغ (2022) إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول). ولتحقيق هذا الهدف، فقد استندت الدراسة على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري للدراسة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قامت الباحثتان بدراسة وتحليل القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام (٢٠١٥م) وحتى عام (٢٠١٩م). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي شهدت زيادة في مستويات الإفصاح عن المخاطر بشكل تصاعدي طيلة فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي. هذا وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر وبين مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) التي تعكس الأداء المالي للبنوك. كما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي مقاسًا بمؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي).

هدفت دراسة (محمد، 2023) إلي فحص علاقات التداخل بين السيولة فى البنوك المصرية عام وخاص حيث تم اختيار اربعة بنوك منها بنكين قطاع عام البنك الاهلى المصرى وبنك مصر) بالاضافة الى بنكين قطاع خاص البنك التجارى الدولى والمصرف العربي الدولي)، وتوصلت الدراسة إلى لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة و اداء البنك، ولا يوجد علاقة بين مخاطر الائتمان واداء البنك وقد جاءت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتشير رفض الفرضين وانه توجد علاقة بين السيولة ة أداء البنك وكذلك وجود علاقة جوهرية بين مخاطر الائتمان واداء البنك.

هدفت دراسة أبو خشبة (2023) إلى بيان مدى أثر الإفصاح عن المقاييس غير المالية على قرارات المستثمرين، ومدى حاجة البنوك السعودية للمقاييس غير المالية كأدوات لتقييم الأداء، ولشرح تساؤلات

البحث وتحليل الفرضيات تم بناء إستبانة شملت هذه المتغيرات، وتم تطبيقها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (٢٣١) من أصل ٣٨٥ إستبانة، وبعد جمعها تم تحويلها من صيغة الإكسل رقمياً إلى برنامج IBM SPSS Statistics. وقام الباحثين بتصميم إستبانة تضمنت ٦ محاور تم صياغة بنودها بالإستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال، وبالإستفادة من آراء الخبراء والمتخصصين الذين تم عرض أداة الدراسة عليهم وبلغ عددهم (٤) محكمين طلب منهم دراسة الأداة وإبداء آرائهم فيها، وذلك لغرض التعرف على مدى أثر الإفصاح عن المقاييس غير المالية على قرارات المستثمرين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإفصاح عن المقاييس غير المالية في البنوك السعودية يساهم بشكل رئيس في تحسين إتخاذ القرارات الإستثمارية وبالتالي تحسين الربحية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن المقاييس غير المالية يساهم في جذب عدد كبير من المستثمرين للبنوك السعودية.

ج- دراسات تناولت المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية:

تناولت دراسة Tasintsadze, Glonti (2019) إلقاء الضوء على تحليل المؤشرات المالية وغير المالية على المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بجورجيا وفقًا لـ بيانات (2007-2017), واستخدمت المنهج الوصفى, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: الارتباط السلبي بين عامل المخاطرة "القرض المتأخر/ رأس المال السهمي" بـالمخاطر التشغيلية، وبالتالي فإن الزيادة في واحد تسبب في الحد من الأخرى.

استهدفت دراسة السيد (2020) إختبار أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية إعتمادا على مجموعة من الدراسات السابقة، إضافة الى استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية والتي يتم الإفصاح عنها فعليا سواء في التقارير المالية أو المواقع الالكترونية للبنوك أو في النشرات الدورية لها. وقد تم استخدام نموذجي الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وأشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية جاء مرتفعا إلي حد ما اعتمادا على المؤشر المقترح بالدراسة، وأن هناك تأثيراً معنوياً لمستوى هذا الإفصاح على قيمة البنك، كما أن ادخال متغيري نوع مدخل المراجعة المشتركة المستخدم وتعقد عمليات البنك كمتغيرين معدلين زاد من القدرة التفسيرية للنموذج الاساسي للعلاقة محل الدراسة.

هدفت دراسة إبداح (٢٠٢٠) إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي بأبعاده (التسهيلات الإئتمانية المتعثرة / إجمالي التسهيالت الإئتماني ومخصص خسائر التسهيلات الإئتمانية إجمالي التسهيالت الإئتمانية) على الأداء المالي بأبعاده معدل العائد على االصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع أغراض الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (١٣) بنك وتم استبعاد البنوك الإسلامية الأردنية بسبب طبيعة عملها وعدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات البنوك التجارية، وقد أظهرت النتائج وجود أثر لإدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

واستهدفت دراسة Goswami (2021) التعرف على تأثير استمرارية مخاطر الائتمان على الصناعة المصرفية بالهند، وذلك خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٩٨ - ٢٠١٧/٢٠١٦)، حيث تبحث الدراسة في كيفية تأثير خصائص البنك، متغيرات الاقتصاد الكلى، بالإضافة الى الاصلاحات التنظيمية والتغيرات في هيكل الملكية، والازمات المالية على جودة أصول القطاع المصرفي بالهند، وتوصلت الدراسة الى استمرار وجود مخاطر الائتمان بين البنوك الهندية أثناء فترة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن الربحية الأعلى، والكفاءة الإدارية الأفضل، والدخل الأكثر تنوعًا من الأنشطة غير التقليدية، والحجم الأمثل للبنوك: والفحص الملائم للائتمان والمراقبة والالتزام بالمعايير التنظيمية ستساعد في تحسين جودة الائتمان للبنوك الهندية.

4- أهداف البحث:

فى ضوء عرض مشكلة البحث والدراسات السابقة تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1/4- التعرف على طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية.

2/4- التعرف على أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية.

3/4 التعرف على مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية.

5- أهمية البحث:

يمكن تسليط الضوء على أهمية البحث من الجانب العلمي والعملي على النحو التالي:

1/5- الأهمية العلمية:

- كما تنبع أهمية الدراسة من خطورة المشاكل التي تواجهها البنوك في الآونة الأخيرة وبخاصة التعرض لمخاطر التعثر المالي والتهديد بإفلاس البنوك، حيث تعرضت العديد من البنوك في اعقاب الازمة المالية الاخيرة الانهيار بسبب ضعف مؤشرات الاستقرار المالي لدى البنوك وعدم قدرتها على تحمل الصدمات.
- تناول أحدى المجالات البحثية الحديثة، والتي تندر بها الكتابات في البيئة العربية بصفه عامه والبيئة البحثية الكويتية بصفة خاصة، وبيئة الأعمال موضع الدراسة والتحليل، والعمل على تطويرها في ضوء المتغيرات والتطورات الجديد في قواعد ومعايير عمل البنوك بالشكل الذي يساهم في مزيد من التواصل مع الحركة البحثية العالمية.
- تعد البنوك قاطرة تحقيق التنمية الإقتصادية، ولتطور القطاع المصرفي دور كبير في تحقيق النمو الفعال للأقتصاد ككل، فتطور القطاع المصرفي يعد مؤشر رئيسي على حيوية الحياة الأقتصادية، ويتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، وتساعد في دفع العجلة الإقتصادية، وتنشيط العمليات الصناعية والمالية والتجارية.
- ترجع أهمية الدراسة الحالية في دراسة وتحليل مشكلات صناعة قرارات منح القروض الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية بهدف محاولة صياغة مجموعة من الأساليب المحاسبية التي تساعد في ترشيد هذه القرارات وتحد من مخاطرها, وآثارها السلبية سواء على مستوى البنوك أو الوحدات الاقتصادية أو الاقتصاد الوطنى.

2/5- الأهمية العملية:

- إدارات البنوك التجارية الكويتية والإدارة المصرفية: للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من إتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر الائتمانية.
- الجهات الرقابية: من أجل إتخاذ تدابير احترازية تجنبًا لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني الكويتي.
- مدراء البنوك والمساهمين والمستثمرين فى الكويت على تشكيل صورة واضحة عن أهم المخاطر الائتمانية التي قد تواجههم وطرق التحوط منها.
- تعد المخاطر من أكثر المشكلات التي تواجه البنوك، ومن ثم تحديد مصادر هذه المخاطر يفيد في بناء سياسات من أجل مواجهتها.
- تقدم الدراسة الحالية توصيات مبنية على نتائج إحصائية يمكن إستفادة المديرين وكبار المسئولين في القطاع المصرفي من التعرف على أسباب ومصادر المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها ومواجهتها، وكيفية الإستفادة.
- يعتبر التصنيف الإئتماني للبنوك من العوامل الهامة للبنك نظرًا لتأثيره المباشر علي تقييم الأسهم والسندات لهذه البنوك وبالتالي يؤثر علي قرارات المستثمرين كما يؤثر علي قيمة البنك.
- إظهار أهمية المؤشرات المالية وغير المالية بالنسبة لوكالات التصنيف الائتماني نظرًا لأنها عصب الاقتصاد العصري الحديث ولذلك لابد الحصول علي المعلومات المحاسبية المستمدة من جودة التقارير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

- المؤشرات المالية لا يمكن الإعتماد عليها بشكل منفصل وإلا سيكون الوضع غير داخل البنك لأن بيئة الأعمال في الكويتية تتطلب مؤشرات مرضي تقييم أداء غير مالية وليس مجرد وجهة نظر تاريخية كالتي توفرها المؤشرات المالية.

6- فروض البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض البحثية على النحو التالي:

1/6- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول محددات المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية.

2/6- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم هم أهم المؤشرات المالية وغير المالية بالبنوك التجارية الكويتية.

3/6- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية.

7- منهج البحث: سوف يعتمد الباحث في إعداد هذا البحث علي المنهجين الآتيين:

- **المنهج الاستقرائي**: من خلال استقراء العديد من المقالات والكتب والأبحاث العلمية التي تناولت مفهوم المؤشرات المالية وغير المالية ومدى الإستفادة منها فى إدارة مخاطر الإئتمان، وأثر ذلك علي تقليل الخلاف بين وكالات التصنيف الائتمانية.
- **المنهج الاستنباطي**: حيث يعتمد الباحث علي هذا المنهج لإثبات فروض البحث ومدي نجاح أثر استخدام المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية.

8- خطة البحث: فى ضوء مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، واعتمادًا على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانيًا: إدارة المخاطر الإئتمانية.

ثالثًا: المؤشرات المالية وغير المالية.

رابعًا: علاقة المؤشرات المالية وغير المالية بإدارة المخاطر الإئتمانية.

خامسًا: الدراسة الميدانية.

سادسًا: النتائج والتوصيات.

سابعًا: المراجع.

ثانيًا: إدارة المخاطر الإئتمانية.

1) مفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ مخاطر الائتمان بسبب عدم السداد بالكامل للاستحقاقات المالية فى الوقت المُحدد، مما ينتج عنها خسائر لكامل قيمة القرض الممنوح، والعوائد المرتبة عليه, وظهرت العديد من التعريفات الخاصة بمخاطر الائتمان نعرض منها ما يلي:

التعريف الأول: تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: خسار البنك التي قد تواجهه بسبب بعض الأحداث في الأدوات المالية (مخاطر السوق), والقروض (مخاطر الائتمان), والخدمات البنكية (المخاطر التشغيلية) (Fiorese, 2015).

التعريف الثاني: وتعرف المخاطر الائتمانية بأنها: الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقاً لشروط التعاقد, وتشمل مخاطر الائتمان بنوداً داخل الميزانية كالاعتمادات المُستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل (البغدادي, 2020).

التعريف الثالث: خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة المقترض على السداد لقيمة القرض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد، وقد تتضمن بنود داخل الميزانية، مثل: القروض والسندات، أوبنود خارج الميزانية، مثل: خطابات الضمان والاعتمادات (اسماعيل, 2021).

ويرى الباحث من التعريفات السابقة أنه تتمثل مخاطر الائتمان بوجه عام في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على الوفاء بإلتزاماته تجاه البنك وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان .

2) أنواع وأشكال المخاطر الائتمانية:

تختلف المخاطر الإئتمانية باختلاف الظروف: الداخلية والخارجية المحيطة بالبنوك، وباختلاف أنواع العمليات التى تمارسها البنوك، وتعتبر الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي, وذلك لأنها تمس بشكل كبير

التسهيلات الإئتمانية، وتسبب خسائر بشكل عام، وهى مخاطر حاضرة ومستقبلية لها أثر مباشر على إيرادات ورأسمال البنوك، ويتأثر بها المركز المالي للبنك, ويمكن تصنيف أنواع وأشكال مخاطر الإئتمانية فيما يلي:

1. **مخاطر السيولة: Liqudity Risk** يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطا وثيقاً بمؤشرات الأداء المالي ومن أهمها درجة السيولة, حيث أن النشاط الاقراضي والائتماني يُعد عامل ضغط على درجة السيولة, وينتج خطر السيولة بسبب قيام المصرف باتباع سياسة ائتمانية توسعية وعدم اعتماده على مبدأ المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها.

وأشارت نتائج دراسة (Roberts, et al., 2019) إلى أن عملية خلق السيولة تتناقص مع احتفاظ البنوك بأصول سائلة عالية الجودة، وقد تعوض البنوك هذا التأثير عن طريق زيادة حصة الأصول غير السائلة في محافظ الأصول السائلة غير عالية الجودة, كما قد تزداد المخاطر النظامية إذا أدت نسبة تغطية السيولة إلى تعرض البنوك لمخاطر مماثلة مرتبطة, فضلاً عن حدوث إنخفاض في حجم السيولة في القطاع المصرفي منذ عام (2013)، وأن البنوك التي تحتفظ بنسبة تغطية السيولة هى المسؤولة عن معظم هذا الإنخفاض، والذي يحدث نتيجة إنخفاض كل من الأصول غير السائلة, وكذلك الخصوم السائلة في ميزانياتها العمومية.

2. **مخاطر التوسع الائتماني: Credit Expansion Risk** وتعني افراط البنوك في منح الائتمان ونمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته مع ثبات البيانات والمعطيات المالية للمقترض, وذلك قبل بداية فترة السداد, وهذه المخاطر مرتبطة بالودائع والمدخرات (الشامي, 2019).
3. **مخاطر التسعير: Pricing Risk** حيث لا بد أن يتم تسعير عمليات الائتمان بناء على المخاطرة وتكلفة الإدارة فيجب أن يتم الربط بين العائد المطلوب من الائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة هذا بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي يتحملها المصرف أي أن العائد المطلوب يغطي كلاً من تكاليف الخدمة وهامش ربح وهذا تحدده إدارة المصرف وهو (سعر الاقراض الأساسى).
4. **مخاطر عدم المقدرة على السداد: Non-Repayment Capacity Risk**

وتنتج عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواء الشخصية او غير الشخصية لا تمكنه من الوفاء بإلتزاماته, ويوصى المصرف بالانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات الماضية, وذلك من أجل تحديد قدرة العميل على الوفاء بإلتزاماته.

5. **مخاطر تآكل الضمانات:** وهذه المخاطر تنتج عندما يكون الضمان غير كاف ولا يغطى حجم الدين هذا بالإضافة إلى تحمل على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان, ويجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وإلا يكون عرضة لفقدان مع مرور الزمن.
6. **مخاطر التركيز: Concentration Risk** وهذه المخاطر تحدث عندما يتم توجيه الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة, وتحدث أيضاً عندما يتبع المصرف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة إئتمانية تتسم بالتنوع من حيث العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية, وأيضاً التنوع من حيث الضمانات المطلوبة ومن حيث تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
7. **المخاطر القانونية: Legal Risk** وتتمثل فى تغير القوانين والانظمة التى تحكم العلاقة بين المصرف والعملاء المقترضين وايضاً تغير الطبيعة القانونية للهيكل المؤسساتى للعميل المقترض مثل: عمليات الاندماج والاستحواذ والتنازع بين الشركاء (الحريث, حزوري, 2018).

وقامت دراسة المضف (2017) بقياس المخاطر والكفاءة التشغيلية في عينة مختارة من البنوك الإسلامية في الكويت باستخدام تحليل النسب المالية خلال الفترة (2010– 2014), وذلك لهدف إيجاد علاقة فيما بين المخاطر والكفاءة التشغيلية في العينة المذكورة، واستخدمت ثلاث مراحل من التحليلات، في المرحلة الأولى تضمنت قياس كفاءة هذه البنوك عن طريق تحليل النسب المالية المُتعلقة بالكفاءة التشغيلية، في حين أن المرحلة الثانية تنطوي على تحليل نسب مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية، أما في المرحلة الثالثة قمت بدراسة العلاقة بين هذه المخاطر من جهة وتأثيرها على الكفاءة المالية والتشغيلية من جهة أخرى. وقد تم عرض جداول تحليلية تبين العلاقة بين الكفاءة والمخاطر لأربعة بنوك إسلامية في دولة الكويت، وكانت أهم النتائج أن الكفاءة التشغيلية لهذه البنوك تتأثر طردياً بمخاطر الائتمان، وعكسياً بمخاطر السيولة، بينما ليس هناك علاقة واضحة بين الكفاءة التشغيلية والمخاطر التشغيلية.

3) **أبعاد مخاطر الإئتمان:**

أ) **نسبة التسهيلات الإئتمانية المتعثرة/ إجمالي التهسيلات الإئتمانية:** يدل مفهوم التسهيلات الإئتمانية المتعثرة على الخسائر المحتملة التي قد يتحملها البنك نتيجة تغير الجودة الإئتمانية للمدين خلال فترة زمنية معينة، بحيث لا يمكنه سداد المستحقات المترتبة عليه اتجاه البنك عند استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها (إبداح، 2020) وتصنف التسهيلات الإئتمانية المتعثرة ضمن المدد التالية (التسهيلات الإئتمانية غير الجيدة من 90 إلى 179 يومًا، والتسهيلات الإئتمانية المشكوك فى تحصيلها من 180 يومًا إلى 359 يومًا، التسهيلات الإئتمانية المعدومة من 360 يومًا فأكثر.

ب) **مخصص خسائر التسهيلات الإئتمانية/ إجمالي التسهيلات الإئتمانية:** تقيس هذه النسبة الأرباح التي تحجز كمخصص لخسائر القروض الناتجة عن عدم السداد، وتعد أيضًا من مؤشرات مخاطر الإئتمان التي تبين كيفية إستعداد البنوك لمواجهة خسائر القروض (الزعبي، 2019). وعندما تزداد هذه النسبة تزداد درجة تحوط البنك لمواجهة خسائر القروض، وانخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها، وتعكس التغيرات فى نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة.

4) **المخاطر الائتمانية فى ضوء المعايير الدولية:**

قام مجلس معايير المُحاسبة الدولية باستبدال المعيار الدولي (39) IAS بعنوان الأدوات المالية بالمعيار الدولى لإعداد التقارير (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية– الاعتراف والقياس من خلال تقسيم مشروع الاستبدال إلى عدة مراحل وهى كالآتى: فى شهر نوفمبر عام (2009)، أصدر مجلس معايير المُحاسبة الدولية المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية– الاعتراف والقياس مسودة مبدئية كخطوة أولى فى مشروعه لاستبدال المعيار المُحاسبى الدولى (39) IAS بعنوان الأدوات المالية والتى تشتمل على تصنيف وقياس الأصول المالية, وفى شهر أكتوبر عام (2010م)، قام مجلس معايير المُحاسبة الدولية بإصدار المسودة الثانية للمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية– الاعتراف والقياس والتى تتضمن المتطلبات المُحاسبية الجديدة لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية، وتحمل نفس متطلبات المعيار الدولى (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية, وفى نوفمبر عام (2013)، أصدر مجلس معايير المُحاسبة الدولية المسودة الثالثة للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس لتتضمن تعديلات على المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية ليشمل إرشادات حول مُحاسبة التحوط.

فى عام (2014) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي (IFRS 9) المتعلق بالأدوات المالية والذى أدخل إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL), ويعرف معيار (IFRS 9) الخسارة المتوقعة للأصل المالى بأنها: المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المُتعلقة بمخاطر حدوث التعثر فى السداد كأوزان ترجيحية أو بمعنى آخر هى القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدى المتوقع على مدى العمر المتوقع للأصل والذى يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقاً للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التى من المتوقع أن تحصل عليه البنوك المالية فعلياً (شاهين؛ البغدادي, 2018).

ويمكن قياس خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار (IFRS 9) فى أى مرحلة تنتمى إليها الأداة المالية، فعلى البنوك في كل تاريخ تقرير أن تقيس مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة تعكس: موضوعية المبلغ وأن يكون حسب باحتمالات مرجحة حيث يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛ القيمة الزمنية للنقود؛ معلومات معقولة وداعمة ومتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له فى تاريخ التقرير حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المُستقبلية, كما أنه مثلما يتم قياس خسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية، فإنه يمكن اعتماد النهج الجماعى, حيث يتم تجميع الأدوات المالية ذات المخاطر المتشابهة معاً، حيث لا يمكن رؤية التأثيرات إلا على مستوى جماعى، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها بشكل جماعى (Financial Reporting Council, 2018).

وفى ضوء ذلك توصلت نتائج دراسة (الأمين؛ زرقط, 2021) إلى أن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار (IFRS9) يزيد من ملائمة المعلومات المُحاسبية لمستخدمى القوائم المالية؛ وله أثر على موثوقية المعلومات المُحاسبية إلا أن هذا الأثر قليل نسبياً؛ حسب آراء أفراد العينة, ولا يمكن تحقيق ملائمة وموثوقية المعلومات معاً بتطبيق نموذج خسائر الائتمانية المتوقعة, حيث تلغى موثوقية المعلومات.

أشار صندوق النقد الدولي الى أن تبنى الدول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) يساهم في الارتقاء بمستوى النظام المالي والاقتصادي لتعزيز قدرة المنشأة على تطوير وتنويع نطاق

العمليات الخاصة بها، ويساهم في توفير مزيد من الشفافية وزيادة موثوقية المعلومات في الوقت المناسب كما أنه يساهم فى توحيد لغة المال والأعمال وتعزيز الثقة الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨).

هذا، وتعد الأدوات المالية والتي تمثل كل من الأصول والالتزامات وأدوات حقوق الملكية، من البنود الهامة في كثير من البنوك، حيث هناك اقبال متزايد من منشآت الاعمال المختلفة على الاستثمار في الأسهم والسندات والمشتقات المالية مما نتج عنه تأثير متزايد لتلك الاستثمارات على نتائج الاعمال والمركز المالي لتلك المنشأت (الدليمي،٢٠١٧).

بينت دراسة (Konovalova et al., 2016) أن متوسط دخل المقترض، ومبلغ القرض، ومده القرض، وتاريخ الائتمان للمقترض من اهم العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان وزياده احتمال التعثر عن السداد، وكشفت دراسة (قاسم، 2017) وجود تأثير جوهري للإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

يرى (بن شنه، 2017) أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية هي (حجم البنك، نسبه عدم الكفاءة، معدل الفائدة على الودائع، نسبه كفاءه الإدارة). كما أن كل من نسبه مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبه كفاية رأس المال تمثلان اهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية التي تؤثر وتساهم في تقييم ربحيه البنوك التجارية الجزائرية، وأن اختلاف طبيعة الملكية في البنوك التجارية الجزائرية تعتبر كمحدد ومفسر لمشكله القروض المتعثرة ومسببه لمخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحيه واداء البنوك. بينت دراسة (مختار 2018) أن نموذج خسائر الائتمان المحققة المتبع من المعيار الدولي (IAS 39) ينتج عنه قوائم مالية لا توفر الشفافية الكافية لمستخدمي المعلومات ان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) يبسط من عملية تكوين مخصص خسائر الائتمان ويترتب عليه قوائم مالية تحقق درجة الشفافية المطلوبة والقابلة للمقارنة مقارنة بتوجيهات البنك المركزي المصري. يرى (السيد، وآخرون، 2019) أن تصنيف وقياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة يحتل المركز الأول. كشفت دراسة (Gornjak, 2020) أن الأدلة المتاحة لا تسمح بتعميم مسألة ما إذا كان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس قد أدى إلى تحسين نهج احتساب الخسائر المتوقعة أم لا حيث أن تطبيق المعيار ساري المفعول اعتبا را من الأول من يناير 2018 م وأن شركات التأمين قد تؤخر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية الاعتراف والقياس حتى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17) بعنوان عقود التأمين. كما أن بموجب نموذج خسائر الائتمان يتم الاعتراف بالخسائر في وقت مبكر مما يعني ان البنوك يجب أن تحتفظ برأس مال احتياطي إضافي في الأوقات الجيدة وذلك للأخذ في الاعتبار احتمالية تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وضحت دراسة (Magdalena & Martani, 2020) أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس يؤدي الى زيادة قميه مخصصات خسائر الائتمان بشكل كبير مما له تأثير على راس المال التنظيمي، وأن تطبيق هذا المعيار سوف يساعد المستثمرين على مراقبة إدارة الائتمان التي تقوم بها البنوك واتخاذ القرارات السليمة لاستثماراتهم.

ثالثًا: المؤشرات المالية وغير المالية.

1) مفهوم المؤشرات المالية:

يعتبر الأداء المالي من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً، ولقد اختلف الباحثون فى وضع تعريف محدد له، ويعود تباين هذه التعاريف لاختلاف المعايير والمقاييس المستخدمة من الباحثين لقياس الأداء، حيث يمكن تعريفه بمدى قدرة البنوك على تحقيق أهدافها المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (Hdaib, 2019)، وذلك لتحسين المخرجات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلي والتي يتم من خلالها تحديد نجاح أو فشل البنك (Lestari et al., 2022). كما أنه يمثل حجر الأساس للبنوك والذي يعكس جودة استخدام البنك لأصوله (Annah, 2022)، فالإنجاز الجيد للأداء المالي هو الذي يضمن للبنك التميز، ولتحقيق هذا التميز للبنك فلابد من قياس كفاءة الأداء المالي له وذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية الخاصة بذلك (بن جدو؛ مهيوب، 2021).

وتضيف دراسة (Ejoh & Ejom., 2014) أن الأداء المالي هو مقياس لمدى مقدرة البنك على تحقيق الإيرادات من نشاطها الأساسي، ووفقًا للدراسات (Mawanda, 2008; Njeri, 2014; Kinyua et al., 2015) يعرف الأداء المالي على أنه مقياس لسياسات البنك النقدية، ومدى تحقيق الصحة المالية لها خلال

فترة زمنية محددة، كما أنه يعبر عن مقدرة البنك على العمل بكفاءة وتحقيق الربحية والنمو أمام الفرص والتهديدات المرتفعة المخاطر.

كما تعرف دراسة (Ghalem et al., 2016) الأداء المالي بمستوى الإنجاز الذي تحققه البنك فى مجال الأعمال، كما تذكر الدراسات (Ejoh & Ejom, 2014; Kisanyanya, 2018) الأداء المالي على أنه مقدرة البنك على إدارة عملياتها بكفاءة وفعالية لتكون قادرة على تحقيق الأرباح، أو هو القدرة على استخدام متطلبات التشغيل والإنفاق للحفاظ على الاستقرار المالي للبنك، ويمكن استخدامه كمقياس للرفاهية المتعلقة بالمال العام للشركات خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن استخدامه للمقارنة بين البنوك فى صناعات متماثلة.

ويرى الباحث أن تعريف الأداء المالي غير موحد، فقد يكون مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماتها المالية طويلة الأجل والتزامها بتقديم الخدمات فى المستقبل، وقد يعني التركيز على نتائج عمليات البنك من الناحية المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف المالية للبنك والتي تنعكس فى ربحية البنك أو السيولة، أو قد يعبر الأداء المالي عن مقدرة البنك على توليد الإيرادات، أو كيفية توظيف البنوك لمواردها ورأس مالها الفكري وهيكل رأس المال لديها.

2) قياس المؤشرات المالية:

بشأن قياس المؤشرات المالية، فقد أوضحت الدراسات (Gift, 2018; Okoye et al., 2020) أن قياس الأداء هو عملية قياس مدى جودة الإجراءات السابق إتخاذها لتحديد مدى جودة تنفيذها وفق الخطة المحددة مسبقًا، ويرتبط قياس الأداء بالأداء المالي وغير المالي، حيث تمثل المؤشرات غير المالية مؤشرات مهمة، وتؤثر فى بعض الأحيان على الأداء المالي بشكل كبير.

وتستخدم مقاييس المؤشرات المالية فى تقييم أداء الإدارة من الناحية المالية وتحسين استراتيجية التنظيم، كما تمكن مقاييس المؤشرات المالية للبنوك من تحقيق أهدافها الاستراتيجية (Eniola & Akinselure, 2016; Ratnatunga & Montali, 2020; Rashid et al., 2020).

وتقاس المؤشرات المالية إما بمعايير ذاتية أو معايير موضوعية؛ وتقابل المعايير الذاتية صعوبات فى جمع بيانات الأداء الوصفي من البنوك المتوسطة والصغيرة، مع إنخفاض درجة الموثوقية فى هذه البيانات الناشيء عن الإختلافات فى طرق المحاسبة التي تستخدمها هذه البنوك، وأما المعايير الموضوعية تشمل مؤشرات محاسبية مثل: معدل الأرباح، ومعدل تطور الإيرادات، ومعدل العائد على رأس المال المستخدم، وإجمالي العوائد، ونمو المبيعات، ونمو الأرباح، وصافي الهامش، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل الاستثمار طويل الأجل، ومعدل استخدام أصول البنوك (Dwivedi, 2002; Whittington et al., 2010). وتضيف دراسة (Morris, 2011) أن تقييم الأداء القائم على مؤشرات المحاسبة تستخدم ثلاثة مؤشرات: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على المبيعات (ROS)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).

ووفقًا للدراسات (Frazer, 2016; Nguyen et al., 2018; Dada et al., 2023) يشير الربح إلى أن إجمالي الدخل أكبر من إجمالي التكاليف، وفى حين تم استخدام مصطلحي الربح والربحية أحيانًا بالتبادل، إلا أنهما مرتبطات ولكنهما ليسا نفس المفهوم، لأن الربح هو كمية مطلقة، فى حين أن الربحية كمية نسبية، حيث أن الربحية تستخدم لتقدير مدى مقدرة البنك على تحقيق الربح، وهو مقياس للكفاءة، كما أن الربحية هى مقدرة البنك على توليد عائدات على الاستثمار بناء على مواردها. وتذكر الدراسات (Magu & Kibati, 2016; Ruggiero & Lehkonen, 2017; Odusanya et al., 2018; Wu & Zeng, 2022) أنه يتم قياس الربحية من خلال عدة مقاييس منها؛ العائد على حقوق الملكية (الذي يعكس مستوى مقدرة البنك على الحصول على عوائد من خلال استخدام أموال الملكية)، والعائد على الأصول (هو مؤشر شامل وقابل للمقارنة يعكس المقدرة على الحصول على مزايا من خلال استخدام جميع أصول البنك).

ويمكن تقسيم المؤشرات والنسب المالية إلى:

(أ) مؤشرات الربحية:

تقوم إدارات بعض البنوك باستخدام أساليب تعمل للتأثير على أرقام القوائم المالية، من خلال التلاعب فى رقم صافي الربح أما بالزيادة أو النقصان، وذلك لأسباب ذاتية خاصة بها، مستفيدة من بعض الثغرات فى

بيئة الأعمال المحيطة بها، وعدم الإلتزام بمؤشرات المحاسبة والقوانين والتشريعات الخاصة بمنظمة الأعمال الخاصة بها.

وتتمثل فى أى سلوك تقوم به الإدارة، ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية، وقد يكون من أجل تمهيد الدخل، وقد يؤدي فى الواقع إلى أضرار فى الأجل الطويل (Aweru & Riro, 2013)، وتشمل القيام بالإعتراف ببنود غير متكررة على أن هذه البنود متكررة، أو تعجيل أو تأجيل الإعتراف ببعض الإيرادات أو المصروفات أو استخدام أساليب مختلفة للتأثير فى أرباح المدى القصير (Michael & Jodi, 2007).

يهتم تحليل الربحية بقياس قدرة المشروع على تحقيق الأرباح وتقويمه، وهذا يُعد من المؤشرات المهمة من وجهة نظر كل الأطراف الداخلية والخارجية، وهناك مؤشرات عدة لقياس قدرة المشروع على تحقيق الأرباح، ويشير مؤشر الربحية إلى قدرة البنك على توليد الأرباح كعائد على أموالهم المستثمرة، وتعكس نسب الربحية الوضع التنافسي للبنك بالإضافة إلى إدارة الجودة، فهي تعكس نجاح البنوك أو فشلها (Robinson et al., 2015).

1- **هامش الربح الإجمالي = (صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة) ÷ صافي المبيعات.**
   - تشير هذه النسبة إلى قدرة المبيعات على توليد إجمالي الربح.
   - تشير النسبة المرتفعة إلى ارتفاع أسعار البيع وانخفاض تكاليف الإنتاج.
   - تشير أسعار البيع المرتفعة إلى أن خدمات البنك تتمتع بميزة تنافسية، إذا كان للمنتج ميزة تنافسية سواء من حيث التكلفة أو الجودة، فإن ذلك يساعد البنك على زيادة الربحية (Robinson et al., 2015).
2- **هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ صافي الإيرادات.**

تشمل هذه النسبة الأرباح التشغيلية بالإضافة إلى الإيرادات غير العادلة (غير المتكررة) مطروحًا منها النفقات غير العادية، علمًا بأن صافي الربح = الإيرادات – جمع النفقات.

3- **العائد على الأصول = صافي ربح البنك الواردة فى قائمة الدخل – متوسط إجمالي الأصول.**
   - يشير هذا العائد إلى العلاقة بين صافي الربح والأصول.
   - يشير ارتفاع النسبة إلى فعالية توظيف الأصول من قبل البنك.

(ب) مؤشرات السيولة:

تعرف السيولة بأنها: "القدرة على تحويل الأصل إلى قيمة نقدية بسرعة ودون خسائر"، وتظهر أخطار السيولة حينما لا يستطيع البنك تلبية الإلتزامات المترتبة عليها فى مواعيدها بطريقة فعالة، وتشير مقاييس أخطار السيولة إلى كل من قدرة البنوك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة لمقابلة الإلتزامات (Utkarsh & Sharma, 2015).

وتُعد إدارة السيولة أداة مهمة لإدارة البنوك، لأنها تعكس قدرة البنك على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل، والتي تشمل نفقات التشغيل والنفقات المالية الناتجة داخل البنك على المدى القصير.

وهناك العديد من نسب السيولة التي تستخدمها البنوك لإدارة السيولة الخاصة بها، مثل النسبة الحالية، والنسبة السريعة، والنسبة النقدية، ونسبة التداول، ونسبة الفاصل الدفاعي، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير فى الأداء المالي للبنوك، وتعمل البنوك من أجل النجاح فى إدارة السيولة لديها على المعايير المستمرة بين الأصول الحالية والمطلوبات المتداولة.

تشمل الأصول المتداولة الحسابات المستحقة الدفع والمخزون والإستثمارات فى التداول والنقد وغيرها، بينما تشمل الخصوم المتداولة الخصوم التداولة قصيرة الأجل؛ مثل حسابات الدائنين التي تشكل جزءًا من الديون طويلة الأجل خلال السنة المالية أو دورة التشغيل (Sinha, 2012).

وتُظهر نسب السيولة قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، حيث يشير ضعف قيمة هذه النسب إلى أن البنك قد تواجه صعوبات فى تلبية الإلتزامات المالية قصيرة الأجل، وهذا بدوره سيؤثر سلبًا فى حجم نشاط البنك، ومن ثم فى أدائها المالي (Amengor, 2010)، ومن ناحية أخري، يمكن أن يشير التحسن فى قيم هذه النسب إلى انتعاش سيولة البنوك، مما ينعكس إيجابًا على حجم النشاط، ومن ثم فى أدائها المالي، وتشير السيولة إلى السرعة فى تحويل الأصول إلى نقد، وتركز نسب السيولة بشكل أساسي على التدفقات النقدية، وهو مؤشر لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتتحقق إدارة السيولة من خلال الإستخدام الفعال للأصول، وهناك ثلاث نسب للسيولة هي، النسبة الحالية للسيولة، النسبة السريعة، والسيولة النقدية، لتحديد مدى علاقتها بهامش الربح التشغيلي فى البنوك (Tugas, 2012).

1- نسبة التداول = إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الإلتزامات المتداولة.

لقياس قدرة البنك على دفع الإلتزامات قصيرة الأجل مثل الحسابات الدائنة والقروض قصيرة الأجل، والتي تمثل نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية.

يعبر حجم هذه النسبة عن سيولة عالية للبنك، ومن ثم قدرة أكبر على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل، فى المقابل، فإن الانخفاض فى هذه النسبة، أى كانت قيمتها أقل (Gibson, 2009) فإن ذلك يعبر عن عيب السيولة وجزء الأصول المضمونة المربوطة بالديون قصيرة الأجل، ومن ثم فإن نقص قيمة السيولة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض فى طاقة البنك، ومن ثم يمكن أن تؤثر فى الربحية إذا كانت النسبة تعني أن الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية، تتضمن هذه النسبة فقط الأصول الأكثر سيولة إلى الخصوم المتداولة، ويعبر ارتفاع قيمة هذه النسبة عن سيولة عالية للبنك، وتستثني هذه النسبة المصاريف المدفوعة مسبقًا والمخزون من الأصول الحالية حيث يتم تحويلها إلى نقدية.

2- نسبة السيولة النقدية = (إجمالي النقدية + الأوراق المالية القابلة للتداول) / إجمالي الإلتزامات المتداولة.

تعتمد هذه النسبة من الأصول الجارية فقط على الاستثمارات القابلة للتسويق قصيرة الأجل بالإضافة إلى السيولة النقدية المنسوبة إلى الخصوم المتداولة، وتشير إلى مقدار الأرصدة النقدية التي تواجه بها البنوك التزاماتها (Gibson, 2009).

3- نسبة التداول السريع = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة.

تم استبعاد المخزون من هذه النسبة لما يحتاجه من وقت لتحويله إلى نقدية، كما أن عوامل في التقادم قد تؤثر على بعض بنود المخزون لدى بعض البنوك، وتشير هذه النسبة إلى الفترة التي يمكن أن تستمر فيها البنك فى دفع نفقات السيولة الحالية دون اللجوء إلى الحصول على تدفقات نقدية من خارج البنك (Robinson, 2015) ومنها نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية الفائدة ونسبة الأصول إلى الإلتزامات.

3) مفهوم المؤشرات غير المالية:

هى مقاييس غير مالية تتضمن مقاييس كمية، مثل إدارة الإنتاج على أإس عدد الوحدات المنتجة، ومقاييس كيفية تقييس، على سبيل المثال، سمعة المنتج أو الخدمة، أو إرضاء المستهلك، وهذه المقاييس تلبي حاجة الإدارة فى تحسين الأداء وتحسين جودة السلع والخدمات، كما تُعد أداة أساسية للرقابة الإستراتيجية فى ضوء التغير فى البيئة التكنولوجية للعمليات التصنيعية الحديثة من حيث تطور تقنية الإنتاج، وزيادة احتياجات العملاء، وشدة المنافسة، بالإضافى إلى الحاجة إلى تخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن والوصول إلى سياسة انعدام الأخطاء (Jasmina, 2016).

تساعد المقاييس الأداء الجيدة التي تتضمن كلاً من مقاييس الأداء المالية وغير المالية على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتعد المؤشرات غير المالية بمنزلة أداة أساسية للرقابة الإستراتيجية فى ضوء التغير فى البيئة التكنولوجية للعمليات الإنتاجية الحديثة من حيث تطور تقنية وزيادة احتياجات العملاء وشدة المنافسة، وتساعد على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الإستراتيجية للبنك وتلبي حاجة الإدارة فى تحسين الأداء وتحسين جودة السلع والخدمات، وتتضمن مقاييس كمية مثل: إدارة الإنتاج على أساس الوحدات المنتجة وإدارة الربحية وإدارة السيولة المالية، ومقاييس كيفية مثل: الحصة السوقية للبنك ورضاء العملاء (غريب، 2012).

4) قياس المؤشرات غير المالية:

(1) مؤشرات الحصة السوقية:

أن البنوك ذات الحصة السوقية الكبرى تتبنى سياسات محاسبية محافظة لتجنب التكاليف السياسية، كما تتزايد المخاوف بشأن وجود ممارسات محاسبية غير مبررة قد تؤثر على الأرباح. ففي مثل هذه الحالة، يمكن للأطراف ذات حصص السوق الصغيرة أن تتسبب في تحركات أرباح اتجاهية كبيرة نسبيًا من خلال ممارسات محاسبية غير مبررة بشكل استراتيجي لزيادة تأثيرها الإتجاهي إلى أقصى حد على مؤشر الأرباح المنشور والإستفادة من مؤشرات أخرى ترتبط بهذا المؤشر.

تُعد حصة السوق هي المقياس الأساسي لنجاح البنك والتسويق، وتنطوي الزيادة في الحصة السوقية على عدد من الفوائد، بما في ذلك هوامش التشغيل الأفضل، والتي تتبعها شركة المقاييس المالية في كثير من الأحيان، ولقياس الحصة السوقية لشركة ما، لا بدّ من معرفة عدد العملاء وحجم الأموال المتاحة في السوق، ثم حساب عدد هؤلاء العملاء وحجم الأموال في محفظة البنك من المنتجات والخدمات (Dima, B And) .

(Saramat O, 2013، يمكن لكل شركة تقريباً الإستفادة من مراقبة هذه المقاييس غير المالية وقياسها. على الرغم من أن هذه المقاييس ليست المقاييس غير المالية الوحيدة التي يمكنك قياسها، فإن هذه المقاييس تساعد في توصيل إسهام التسويق وتأثيره في النشاط التجاري. وتشير المعادلة الآتية إلى كيفية حساب الحصة السوقية للبنك.

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{الإيرادات التشغيلية البنك}}{\text{إجمالي الإيرادات التشغيلية للقطاع}}$$

ويرتبط بقياس الحصة السوقية للبنك حساب عدد من المؤشرات للقيمة السوقية، هي كالآتي:

القيمة السوقية للسهم: هي التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية أو البورصة وتكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية للسهم.

نسبة السعر إلى الربح = القيمة السوقية للبنك صافي الربح.

ويطلق على هذه النسبة أحياناً مضاعف الأرباح ، وتشير هذه النسبة إلى مدى جاذبية البنك قياساً بالبنوك الأخرى، أي كلما ارتفعت نسبة السعر إلى الربح؛ زادت رغبة المستثمرين في استثمار أموالهم في البنك. وقد تقاس القيمة السوقية للبنك بإجمالي قيمة أسهم البنك. وتعد هذه النسبة مقياس على كفاءة البنك وأدائها المالي، وكلما ارتفعت هذه القيمة؛ زادت ثقة المساهمين وارتفعت توقعاتهم بشأن القيمة السوقية للبنك.

حصيلة الربحية = ربح البنك / القيمة السوقية للبنك.

تعود أهمية هذه النسبة في كون المستثمرين يبحثون عن تأمين التدفقات النقدية من خلال الإستثمار في البنوك ذات العوائد المالية المرتفعة نسبياً والمستقرة، والتي تساوي سعر الفائدة المصرفية على الودائع مضافاً إليها عائد المخاطرة ومعدلات التضخم . وبذلك نجد أن مؤشرات القيمة السوقية تتضمن معلومات عن الأسهم وحملة الأسهم، وتتمثل في القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، واتجاهات القيمة السوقية للسهم، والقيمة السوقية للبنك في نهاية السنة وعدد المساهمين.

(2) مؤشرات البحث والتطوير:

يعتبر نشاط البحث والتطوير هو الأساس لإبداع البنوك التي يتوفر لديها الإمكانيات المادية والقدرات البشرية التي تؤهلها للقيام بذلك، كما انه يعتبر من احد العوامل الرئسية في نجاح وتفوق البنك على منافسيها وتحقيق الإبتكار وحصولها على الميزة التنافسية وتحقيق اهدافها.

أن زيادة المنافسة والتحديات الداخلية والخارجية يؤدي إلى البحث عن الوصول للحلول المناسبة لمسايرة تلك التغيرات وتبنّي الإستراتيجيات في المجالات العلمية والتكنولوجية للمحافظة على البقاء والإستمرار وزيادة الأرباح وتنمية القدرات وتحقيق مكانة إقتصادية والحفاظ على الحصة السوقية بين المنافسين. من جانب اخر فان البحث والتطوير يعتبر من احد المقاييس المستخدمة لقياس الإبتكار والإبداع حيث ان الدول المتقدمة قامت بتوجيه المزيد من الإهتمام نحو ذلك من اجل تطوير الصناعات ومسايرة التقدم التكنولوجي في العالم والنمو الصناعي القائم على المعرفة ومسايرة.

مقاييس الإبتكارات والتعلم: وتتمثل مقاييس الإبتكارات والتعلم في البنوك في الأنماط والمستحدثات والتطورات الجديدة في البنوك، وإستمرت هذه التطورات حتى في ظل جائحة كورونا؛ حيث قامت البنوك بإطلاق إصدارات جديدة من خدمات الإنترنت البنكي، والمحمول البنكي، واللذان يتيحان للعملاء إجراء معاملاتهم في سهولة ويسر دون الحاجة للتوجه إلى فروع البنك، وضم عدد أكبر من الخدمات المصرفية التي يمكن تنفيذها عبر المنصات الرقمية، كما قامت بعض البنوك بتدشين فروع إلكترونية بالكامل علاوة على إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي والبيانات الضخمة وغيرها من التقنيات الرقمية في العمليات التشغيلية، وذلك بهدف تلبية إحتياجات العملاء، خاصة فئة الشباب المهتمة بدمج التقنيات الرقمية مع جميع المنتجات والخدمات المقدمة لهم (خميس، ٢٠٢١).

مقاييس البحث والتطوير: وتتمثل مقاييس البحث والتطوير في البنوك في المجهودات المتعلقة بمختلف أساليب التحسين والتحديث داخل حيز البنك، والتي تكون نتائجها في صورة مباشرة على نشاط البنك، ويعد هذا المقياس الأداة لخلق تصورات جديدة وتغير أمور قديمة ومكتشفات سابقة إلى أشكال وأفكار أفضل، كما يعد البحث والتطوير المقياس الرئيس للإبداعات التكنولوجية، ومن مزايا البحث والتطوير داخل نشاط البنوك (زيادة أمان وجودة الخدمة وبالتالي رفع أداء البنوك وخلق عملاء جدد، وتقليص تكاليف نشاط البنوك من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال، وتغير أو إحلال تقنيات تساعد على إستخدام مواد أكثر وفرة أو أرخص سعراً، بالإضافة إلى تنويع مخرجات النشاط البنكي)، إن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات يستفاد منها في تحقيق الأهداف، هو ماتقوم به عمليات البحث والتطوير، والتي تضمن عدد

من المكونات والأجرات كمنهجية بحث المشكلة وإختيار التصاميم الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج وتحديد طرق اختبار الفرضيات، وعمليات التشغيل للأجهزة والأدوات واخذ العينات وتحديد المواد المطلوبة، وتحديد طرق جمع البيانات وإجراء التحاليل الإحصائية وتفسير ومناقشة النتائج التي يتم التوصل اليها، كما يجب تحديد الجوانب التي بحاجة إلى إجراء عمليات البحث لتحسينها مثل العمليات الإنتاجية المنتجات، التسويق وغيرها، وجمع البيانات المطلوبة وتحليلها حسب الحاجة وتحديد الأبحاث المطلوبة ومتابعة النتائج، اما مخرجات عملية البحث والتطوير فهي تشتمل على نتائج البحوث العلمية التي تحتوي على نتائج التجارب والإختبارات الحقلية والقياسات بعد إجراء التحاليل الإحصائية الخاصة بها للوصول إلى اهم النتائج، حيث ان هذه المخرجات تأتي على هيئة الأشكال التالية (جمعون، ٢٠١٨):

1) **منتجات جديدة**: من خلال إنتاج منتجات جديدة كلياً او اجراء تحسينات على منتجات حالية.
2) **براءات الإختراع**: وتشمل مجموع براءات الإختراع المقدمة في فترة محددة من الزمن.
3) **النشر العلمي**: ويشمل جميع الأبحاث العلمية التي يتم نشرها ومعدلات الإستشهاد بها.

تشمل مؤشرات البحث والتطوير تلك العوامل المتعلقة بمدى قدرة البنك على الإبتكار والتجديد، ويقصد بالإبتكار القدرة على تقديم عدد أكبر من المنتجات الجديدة وبسر رعة أكبر بما يحقق زيادة الحصة في السوق؛ إذ تتطلب المنافسة إستمرار البنوك في التحسين والإبتكار، ومن هنا لا بُدّ من تطوير منتجات جديدة وإنتاجها كي تحلّ محل تلك المنتجات ذات الطراز القديم هذا من جانب، ومن جانب آخر يترتب على تطوير المنتجات تطوير عمليات جديدة بهدف جعل المنتجات أكثر فعالية وبهدف تحقيق عملية التحسين المستمر لهذه العمليات لا بُدّ من ربطها بالأهداف الإستراتيجية للبنك، وفي هذا الإطار يمكن وضع أهداف محددة لإجراءات متنوعة بغية توفير الحافز للقيام بالتحسن في المجالات التي تُعد أكثر أهمية، وفي هذا الإطار يمكن أن تشمل مؤشرات البحث والتطوير لضمان الإبتكار والتعلّم كلاً من عدد المنتجات الجديدة، والدورة الزمنية للتطوير (الناصر، 2010).

يمكن قياس كفاءة البحث والتطوير في البنك بعدة طرق، ويعتمد إختيار الطريقة على نوع الإحتياجات التي تحتاجها البنك، ولكن أيضًا على قدرة البنك على الإستفادة من نتائج القياس في البحث والتطوير وتحسين الأعمال، وإستنادًا إلى المدخرات وزيادة كفاءة التكلفة وتحسين الكفاءة العامة يمكن للبنك الحصول على الكثير من الفوائد باستخدام منهجيات أكثر تقدمًا.

رابعًا: علاقة المؤشرات المالية وغير المالية بإدارة المخاطر الإئتمانية.

1) أثر الإفصاح عن المؤشرات غير المالية على قيمة البنك:

أكدت دراسة (Marley & Snow, 2018) بشأن زيادة طلب أصحاب المصالح على المعلومات غير المالية فى الأونة الأخيرة، حيث أضافت أن الطلب على المعلومات غير المالية هو طلب مشتق من الطلب على الشفافية والمساءلة.

ويرى (Dima et al., 2013) أن هناك حاجة ضرورية لمعلومات إضافية غير مالية، كون هذه المعلومات تقدم قيمة مضافة لتقييم القيمة السوقية لأسهم البنك، حيث أكدت على أن التقارير المالية بصورتها الحالية لا توفر صورة كاملة عن وضع البنك خاصة على الأجل الطويل ولعل مبرر ذلك هو عدم احتوائها على العديد من المعلومات غير المالية أهمها المعلومات الخاصة بالعنصر البشري من حيث نوعيته ومستوى الكفاءة والجودة الخاصة به.

وقد وجدت دراسة (Forte et al., 2015) أن هناك أربعة أنواع من المعلومات غير المالية يتم الإفصاح عنها، ينطوي النوع الأول على الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية، والتي تشير إلى المعلومات الأساسية للبنك مثل أهداف الإدارة، واستراتيجية الأعمال والحوكمة ومعلومات عن الأسواق التي يتم التعامل فيها، بينما يتضمن النوع الثاني على الإفصاح عن المعلومات البيئية مثل الأثار البيئية والسياسات البيئية والنوع الثالث يشتمل على الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية والتي يتم الإشارة فيه عن السمات الإجتماعية لأنشطة البنك أو الوحدة مثل حقوق العمال، وأخيرًا يتعامل النوع الرابع من الإفصاحات مع المعلومات المالية والتي تغطي المعلومات المالية والتشغيلية للوحدة.

فى حين يرى (فريد، 2016) أن من بنود الإفصاح غير المالي والتي تؤثر على تقييم المحللين الماليين هو الإفصاح عن الخطط المستقبلية بشأن التوسعات والخدمات الجديدة وكذلك استراتيجية الأعمال والقرارات الخاصة بالإنفاق الرأسمالي وهيكل عملية المخاطر وإدارتها، إلا أن الباحث يرى رغم أهمية المعلومات غير المالية للمحليين الماليين إلا أنه قد يترتب على ذلك إمكانية مقاضاة البنك أو المحللين أنفسهم من قبل المستثمرين خاصة إذا كانت إفصاحات البنك وتوقعاتها مفرطة فى التفاؤل ولا تستند أساس مقبول

وهو ما يدفع إلى الحاجة إلى توكيد تلك الإفصاحات من قبل مراجع الحسابات لإضفاء مزيد من المصداقية عليها.

ووضحت دراسة (علي، 2017) أهمية الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح الداخليين والخارجين وذلك فى البنوك السعودية، وتوصلت الدراسة إلى وضع إطار لتقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح غير المالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية حول تقييم أصحاب المصالح لمدى قدرة المنشأة على خلق القيمة فى ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة، وكذلك وجود اختلاف معنوى حول نوعية احتياجات أصحاب المصالح بشأن المحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة.

بينما اختبرت دراسة (Bose et al., 2017) أثر الإفصاح غير المالي مقاسًا بالإفصاح عن الشمول المالي على الأداء السوقي للشركات مقاسًا بقيمة البنك وفقًا لنموذج Tobin Q واستخدمت الدراسة مؤشرًا للإفصاح عن الشمول المالي مكون من 13 بند يتضمن الإفصاح عن أعضاء لجنة المراجعة وخبراتهم وهيكل الحوكمة ومدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى إيجابي لدرجة الإفصاح عن مؤشر الشمول المالي على الأداء السوقي.

2) أثر الإفصاح عن المؤشرات المالية على إدارة المخاطر الإئتمانية:

يرى (بشاتوه، ٢٠١٩) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية، والتشغيلية، والسوقية) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وأن الإفصاح عن المخاطر يُعزز من قدرة إدارة البنوك على تحديد المشاكل والانحرافات التي تواجهها ، وإيجاد الحلول المناسبة لها، مما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي.

بينما يرى (Ellili & Nobanee, 2017) أن الإفصاح عن المخاطر منخفض بشكل عام في جميع البنوك الإسلامية والتقليدية المدرجة في سوق أسهم الإمارات العربية المتحدة. وأن مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية مرتفع لجميع البنوك الإماراتية الإسلامية والتقليدية، كما أظهرت النتائج أن هناك تأثير ضعيف وغير مهم للإفصاح العام عن المخاطر على أداء جميع البنوك الإماراتية الإسلامية والتقليدية.

وبينت دراسة (Al Ali, 2017) عدم وجود أثر للإفصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي على أدائها المالي. علاوة على ذلك فإن الإفصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية متساوية تقريبًا.

بينما يرى (Zulfikar et al., 2017) أن المنافسة والإفصاح عن المخاطر تؤثر تأثير إيجابي على الأداء المالي، بينما استقلال أعضاء مجلس الإدارة ذات تأثير سلبي على الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن المنافسة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على الإفصاح عن المخاطر. وجدت دراسة (Nahar & Azim, 2016) أن الإفصاح عن المخاطر لدى البنوك ذات الأداء العالي أقل بكثير من البنوك ذات الأداء المنخفض. وذلك لأن البنوك ذات الأداء الضعيف تتجه إلى زيادة الإفصاح عن المخاطر مقابل مكافآت السوق.

خامسًا: الدراسة الميدانية:

1) **منهج الدراسة:** سوف يعتمد الباحث على المزج بين المنهجين: المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للبحث الحالي، والمنهج الاستقرائي في التطبيق الميداني.
2) **مجتمع وعينة الدراسة:** يمكن تناول مجتمع وعينة الدراسة ووحدات المعاينة التي تم توزيع قائمة الاستقصاء عليها، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض في ضوء طبيعة وأنواع بيانات الدراسة.

1/2- مجتمع الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من المخاطر الإلكترونية فى البنوك التجارية الكويتية، وقد تمثل مجتمع الدراسة في العاملين (مدقق الحسابات، موظف IT، المحللين الماليين، المحاسبين) بالبنوك التجارية الكويتية، ونظراً لكبر حجم المجتمع وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته، إضافة إلى القيود الخاصة بالوقت والتكلفة، فقد تقرر الاعتماد على أسلوب وإجراءات العينات لجمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة.

جدول رقم (1)
مجتمع الدراسة

م	بيان	مدقق حسابات	موظف IT	محللين ماليين	محاسبين
.1	البنك الكويتي الوطني	12	25	10	60
.2	البنك الأهلي الكويتي	15	30	11	55
.3	البنك التجاري الكويتي	12	28	12	65
.4	بنك الخليج	9	9	8	68
.5	بنك برقان	10	8	9	62
.6	بنك وربة	12	15	11	48
الإجمالي		**70**	**115**	**61**	**358**

المصدر: إعداد الباحث من خلال https://www.cbk.gov.kw/ar (2023)

2/2- عينة الدراسة:

اعتمد الباحث على قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات المطلوبة, من أجل دعم الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة والجانب التطبيقي, وتحقيقاً لأهدافها والإجابة على مدى صحة فروضها، وتعد قائمة الاستقصاء أداة ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، وقد تم تصميم قائمة استقصاء الدراسة بناء على فروض الدراسة, وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

جدول رقم (2)
عينة الدراسة

م	بيان	مدقق حسابات	موظف IT	محللين ماليين	محاسبين	مجموع
.1	البنك الكويتي الوطني	10	22	9	45	86
.2	البنك الأهلي الكويتي	8	24	8	38	78
.3	بنك الخليج	11	20	10	30	71
الإجمالي		**29**	**66**	**27**	**113**	**235**

المصدر: إعداد الباحث من خلال https://www.cbk.gov.kw/ar (2023)

واعتمد الباحث على عينة حكمية تم تحديد حجمها بالجدول السابق.

وتم استخدام العينة الحكمية لاختيار أفراد عينة الدراسة ولتحديد حجم العينة المناسبة نظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة فقد تم استخدام عينة من ثلاث بنوك تجارية كويتية كبرى، وقد قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على 235 من العاملين في هذه البنوك، وتم استبعاد عدد 9 قائمة استقصاء غير مكتملة، وعدد 6 لم يتم استرداها، اذا ما اخذ في الاعتبار المجال التطبيقي للدراسة.

جدول رقم (3)
بيان بأعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والصحيحة

بيان القوائم	العدد
القوائم الموزعة على العاملين في البنوك التجارية الكويتية	235
القوائم المستلمة التي تم الحصول عليها	229
القوائم المستبعدة والغير مكتملة	9
القوائم الصحيحة القابلة للتحليل الاحصائي	220
نسبة القوائم الصحيحة من اجمالي القوائم الموزعة	**%93,6**

المصدر: من إعداد الباحث

ويتضح من الجدول السابق أن عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائيا 220 مفردة، حيث تمثل نسبة الردود الصحيحة حوالي 93,6% وتعتبر هذه نسبة استجابة مرتفعة ومناسبة لاجراء التحليل الاحصائي.

3) **قياس متغيرات البحث:** يعتمد الباحث فى قياس المتغيرات على إعداد قائمة استقصاء تتضمن ثلاث محاور، **المحور الأول**: حول طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي، وشمل (15) عبرة، **المحور الثاني**: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية, وشمل (15) عبارة، **المحور الثالث**: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية، وشمل (15) عبارة.

4) **أدوات التحليل الإحصائي:**

تم جمع البيانات الأولية اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة من خلال قيام الباحث بتصميم قائمة استبيان وزعت على العاملين في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة، فضلاً عن القيام بإعطاء أوزان ترجيحية لكل فقرة من الفقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

موافق تماماً 5	موافق4	محايد 3	غير موافق 2	غير موافق تماماً 1

- وتم تكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) spss.

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً نحو اختبار فروضها، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS وتناول الباحث في هذا المبحث إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة ومنها:

بعد الاطلاع على العديد من البحوث والدراسات السابقة قام الباحث بتصميم أداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة والتي تكونت من (52) فقرة، وذلك مع مراعاة الباحث لمناسبة الفقرات للعينة الدراسة وملائمتها لقياس المتغيرات بالبنوك التجارية الكويتية.

وفي ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً نحو اختبار فروضها، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي توفرها حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة باسم **(Statistical package for the social science)** (SPSS) ver. 25 [1]

وتناول الباحث في هذا الجزء إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة، كالتالي:

1- أساليب مقاييس الاعتمادية (Reliability Measure): للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس متعددة المحتوى المستخدمة في التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء، ولقد تم اختيار هذا الأسلوب الإحصائي لتركيزه على درجة التناسق الداخلي بين المتغيرات التي يتكون منها المقياس الخاضع للاختبار ومدى تعميم النتائج على مجتمع الدراسة وذلك من خلال معامل ارتباط ألفا كرو نباخ.

2- أساليب التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive analysis): تتمثل في الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) ومعامل الاختلاف (والتي تم حسابه بنسبة الانحراف المعياري إلي المتوسط الحسابي) للوقوف على مدى الأهمية النسبية لإجابات المستقصي منهم بشأن المحاور الرئيسية للبحث، والانحراف المعياري لقياس درجة التشتت في أراء المستقصي منهم لكل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء.

3- أسلوب تحليل كروسكال والاس Kruskal–Wallis لتحديد الاختلافات المعنوية بين آراء المستقصى منهم، بشأن محاور الدراسة الواردة بقائمة الاستقصاء.

4- أسلوب تحليل الارتباط والانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression :

أسلوب الارتباط الخطي البسيط لبيرسون، لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومدى قوة هذه العلاقة، وتعطي صورة أولية عن دوال الانحدار التي يمكن تكوينها في مرحلة تالية من التحليل الاحصائي وأيضاً أسلوب الانحدار البسيط Multiple Regression، لما له من قدرة علي تحديد علاقة الانحدار بين تطبيق المؤشرات المالية وغير المالية (كمتغير مستقل), وإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية (كمتغير تابع) Dependent Variable، وعدد من المتغيرات المستقلة Independent Variables لبناء دالة الانحدار، بتغلبه علي الشوائب الإحصائية المتمثلة في الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة.

1- SPSS, SPSS base 26 for windows, User's Guide; SPSS Inc., 2022.

4- الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة: تشتمل الدراسة على اختبار مان ويتني وتحليل الارتباط لمتغيرات وفروض البحث، واختبار ف F- Test, واختبار ت T- Test المصاحبة لأسلوب تحليل الانحدار المتعدد وذلك بغرض اختبار العلاقة بين تطبيق المؤشرات المالية وغير المالية (كمتغير مستقل), وإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية (كمتغير تابع) Dependent Variable،وأيضاً أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد (One Way ANOVA)، لتحديد مدي التباين خلال فترة الدراسة.

5) **أداة البحث:** قام الباحث بتصميم أداة البحث الميداني, والمُتمثلة في استمارة تعرف واقع دور المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية، والمتضمنة ثلاثة محاور, وتم وضع مجموعة من العبارات التي تُعبر عن كل محور وتمثله, وعرضها على مجموعة من الخبراء في مجال المحاسبة والمراجعة من أجل تحكيم المحاور, والعبارات الممثلة لكل محور من حيث وضوحها ومناسبتها, وذلك بهدف التأكد من أن العبارات الواردة في الاستطلاع تُمثل المحور الخاص بها وتعبر عنه.

وبعد عرض الاستبيان على الخبراء للتحكيم وبلغ عددهم (10) محكمين من الجامعات الكويتية وبعد إجراء التعديلات اللازمة على الاستبيان في ضوء اقتراحات السادة الخبراء والمحكمين, تكونت الاستبانة في النهاية من (45) عبارة موزعة على الثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي, وشمل (15) عبارات.

المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية, وشمل (15) عبارات.

المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية، وشمل (15) عبارات.

صدق محتوى الأداة وثباتها:

- **صدق الأداة:** يشير مفهوم الصدق إلى الاستدلالات الخاصة التي يمكن الخروج بها في درجات القياس من حيث مناسبتها وفائدتها, لذك يشير صدق المحتوى للأداة إلى صلاحيتها في القيام بتفسيرات معينة, وأنها تقيس ما وضعت لقياسه أي قدرتها على تمثيل المحتوى المراد دراسته.

1- **صدق المحكمين:** لقد تم عرض أداة البحث ـ الاستبيان ـ على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة ومن خلال آراء, وتعديلات الخبراء تم صياغة الاستبيان فى صورته النهائية.

2- **صدق التكوين**: تم حساب صدق التكوين في هذا البحث من خلال حساب الاتساق الداخلي, وذلك عن طريق حساب ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور:

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين الاسئلة والدرجة الكلية للمحور

المتغير	عدد العبارات	الدالة	غير الدالة
المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.	15	15	0
المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية.	15	15	0
المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية.	15	15	0

ونظرًا لاشتمال الاستمارة على عدة محاور، فقد تم حساب ارتباط كل محور مضمَّن مع الدرجة الكلية للاستمارة كما يلي:

جدول (5) معاملات ارتباط بيرسون بين محاور الاستمارة والدرجة الكلية للاستمارة

المحور	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.	**.891**	**أقل من 0001.**
المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية.	**.929***	**أقل من 0001.**
المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية.	**.878***	**أقل من 0001.**

* دالة عند مستوى دلالة (05).

يتبين من الجدول السابق ارتفاع عدد الفقرات الدالة مما يدل على وجود قدر مقبول من الاتساق الداخلي بالاستمارة, كما أن جميع محاور البحث ترتبط ارتباطاً دالاً بالدرجة الكلية للاستمارة مما يؤكد أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الصدق يُطمْئِن الباحث أنها صالح للتطبيق على مفردات البحث.

- **ثبات الأداة:** الثبات في أبسط معانيه يعني الوصول لنفس النتائج عند اتباع نفس الإجراءات المُطبقة على مادة معينة بمعنى أنه يشير إلى درجة استقرار نتائج أداة القياس إذا ما أعيد تطبيقها على نفس الأفراد وفي نفس الظروف.

وتم حساب الثبات بمعامل "ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha" لدراسة ثبات أسئلة الاستمارة بالتطبيق على العينة الاستطلاعية، وجدير بالذكر أنه من أكثر الطرق شيوعاً لقياس الثبات، وتعتمد هذه الطريقة على قيمة ألفا المقبولة في العلوم الإنسانية (0.6) أو أكبر لمجموعة الفقرات، وفيما يلي حساب معامل ألفا كما في الجدول التالي:

جدول (6) معامل "ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha" لمحاور البحث

المحور	عدد البنود	معامل ألفا
المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.	15	.86
المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية.	15	.87
المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية.	15	.85

ويلاحظ في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا مرتفعة مما يدل على قبول درجة الثبات لجميع محاور البحث.

6) المعالجة الإحصائية للبيانات:

لمعالجة بيانات الاستبيان باستخدام الحاسوب اعتمد البحث على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Sciences), حيث تم تفريغ استجابات أفراد عينة البحث, وترميزها من خلال تقدير الدرجات التالية لاستجابات الأفراد على درجة الموافقة لعبارات الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

- موافق بشدة, وتساوي (5) درجات.
- موافق, وتساوي (4) درجات.
- محايد, وتساوى (3) درجات.
- غير موافق, وتساوى (2) درجتان.
- غير موافق بشدة, وتساوى (1) درجة.

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتحليل إجابات العينة على كل عبارة من عبارات الاستمارة, كما اعتمد البحث على المتوسطات الحسابية, والانحرافات المعيارية, وتحليل التباين الأحادي (ANOVA), لمقارنة العبارات ببعضها البعض, وكذلك تم الاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ ومعاملات ارتباط بيرسون للتأكد من صدق وثبات استمارة البحث المستخدمة, وبذلك تم تحليل نتائج الأداة في ضوء تلك العمليات وتفسيرها, وذلك على النحو التالي:

7) نتائج البحث ومناقشتها:

1/7- الفرض الأول: والذي ينص على لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول محددات المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (7)
نتائج التحليل الإحصائي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم المصارف بتقديم معلومات حول عملية الإقراض.	3.88	1.025
2	تقوم المصارف بالإستثمار في الأوراق المالية.	4.20	0.921
3	تقوم المصارف بتقديم ضمانات وتعهدات للقروض البنكية.	4.07	0.893
4	تقوم المصارف بتقديم معلومات عن المخاطر بالمقترض وليس المقرض.	3.81	0.750
5	تحذر المصارف من المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تقوم بتمويلها.	4.00	0.730
6	تحذر المصارف من المخاطر المُتعلقة بالظروف العامة.	3.93	0.853
7	تولي المصارف اهتماماً بالمخاطر المتصلة بالغير.	3.81	0.910
8	تحذر المصارف من ضغط تخطيط السيولة التي تؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث الاستحقاق.	3.93	0.680
9	تحذر المصارف من سوء الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.	4.27	0.877
10	تحذر المصارف من التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية.	4.23	0.806
11	تحذر المصارف من الركود الاقتصادي.	4.12	0.934
12	تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة.	4.29	0.875
13	تحذر المصارف من مخاطر أسعار الصرف والفائدة.	4.04	0.894
14	تعي المصارف خطور تخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.	3.50	0.632
15	تشدد المصارف على أهمية معرفة أن تقلبات الأسعار تعّد من أشد الأخطار بعد خطر القرض.	3.81	0.910

يتضح من الجدول السابق أن أعلى عبارة أخذت في المرتبة الاولى هى "تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة" بمتوسط حسابي (4.29) وبانحراف معياري (0.875) وأقل عبارة أخذت في المرتبة الاخيرة هى "تعي المصارف خطور تخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية" بمتوسط حسابي (3.50) وبانحراف معياري (0.632).

2/7- الفرض الثاني: والذي ينص على لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم هم أهم المؤشرات المالية وغير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (8)
نتائج التحليل الإحصائي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عمليات الإقراض.	3.75	0.856
2	الاستثمار في الأوراق المالية.	4.00	0.632
3	ضمانات وتعهدات للقروض المصرفية.	3.81	0.655
4	التسعير وتوزيع الأرباح.	3.50	0.632
5	كفاءة موظفي المصارف.	3.81	0.910
6	تذبب أسعار الصرف.	3.50	1.366
7	استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية.	3.87	0.806
8	المخاطر المتصلة بالغير.	4.12	0.806
9	الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.	4.06	0.680
10	الركود الاقتصادي.	3.93	0.680
11	الأزمات الحادة التي قد تنشأ بأسواق المال.	4.00	0.632
12	المشاكل المرتبطة بالسيولة.	3.75	0.856
13	الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.	3.45	1.414
14	عدد مقدمي الخدمات المالية.	3.87	0.718
15	مخاطر الخطأ في الإجراءات القانونية أو خطأ في المستندات.	3.81	0.750

يتضح من الجدول السابق أن أعلى عبارة أخذت في المرتبة الاولى هى "المخاطر المتصلة بالغير" بمتوسط حسابي (4.12) وبانحراف معياري (0.806) وأقل عبارة أخذت في المرتبة الاخيرة هى "الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة" بمتوسط حسابي (3.45) وبانحراف معياري (1.414).

3/7- الفرض الثالث: والذي ينص على يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (9)
نتائج التحليل الإحصائي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم المصارف ولجان الإئتمان بإدارة المراجعة الداخلية باستمرار لتقييم خطر الإئتمان في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	4.27	0.877
2	تقوم المصارف بتسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	4.23	0.806
3	تقوم المصارف بالتنبيه على المعلومات التي تختص بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح.	4.20	0.921
4	تقوم المصارف بالتأكيد على مخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الإقراض ونوعيته.	4.11	0.944
5	تحذر المصارف من عدم كفاءة موظفي المصارف في التحولات الرقمية.	4.07	0.893
6	تقوم المصارف بالتنبه من المخاطر الصناعية الإلكترونية والمخاطر المرتبطة بيها.	4.15	0.898
7	تشجع المصارف مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية الرقمية.	4.04	0.894
8	تقوم المصارف بإعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	3.86	0.968
9	تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء.	4.36	0.714
10	تقوم المصارف بالمتابعة والتحليل الدوري الالكتروني لاستعلامات العميل وزياراته الميدانية.	4.26	0.873
11	تقوم المصارف بمواجهة المشاكل المرتبطة بالسيولة.	4.16	0.824
12	تقوم المصارف بتنويع مصادر مواردها.	3.98	0.912
13	تخفض المصارف درجة الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.	4.12	0.899
14	تقوم المصارف بإعداد خطط رقمية داخل البنك للتعامل مع حالات الطوارئ أو الظروف الطارئة.	4.07	0.904
15	تعالج المصارف رقمياً قلة عدد مقدمي الخدمات المالية وخاصةً في المناطق النائية.	4.01	0.862

يتضح من الجدول السابق أن أعلى عبارة أخذت في المرتبة الاولى هى "تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء" بمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.714) وأقل عبارة أخذت في المرتبة الاخيرة هى " تقوم المصارف بإعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية" بمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.968).

سادسًا: التنائج والتوصيات:

1- النتائج: توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخصها:

- توصلت الدراسة إلى تعريف الإفصاح عن المقاييس غير المالية بأنه نشر جميع المعلومات والبيانات المرتبطة بالمقاييس غير المالية (كالجودة، وأداء التسليم، والمرونة، والابتكارات، وغيرها)، اللازمة لجميع الأطراف التي تستخدمها كالمستثمرين وأصحاب المصالح وغيرهم من المستفيدين منها، مما قد يسمح لهم بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية المتوقعة وإتخاذ القرارات الاستثمارية الأمثل وفقًا لذلك.
- تعتبر موثوقية الأرقام المفصح عنها جانب مهم بشكل أساسي من الجوانب المالية لجودة التقارير، حيث تؤدي عدم الموثوقية إلى اختلاف وكالات التصنيف في تصنيفها خاصة عندما تفتقر هذه الوكالات للوصول إلى المعلومات الخاصة بالبنوك وينتج عن ذلك ظهور عدم التأكد بمخاطر الإئتمان.

ومن خلال نتائج الدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى:

- **رفض الفرض العدمي**: لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول محددات المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية، **وقبول الفرض البديل**: توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول محددات المخاطر الإئتمانية بالبنوك التجارية الكويتية.
- **رفض الفرض العدمي**: لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم هم أهم المؤشرات المالية وغير المالية بالبنوك التجارية الكويتية، **وقبول الفرض البديل**: توجد اختلافات

ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم هم أهم المؤشرات المالية وغير المالية بالبنوك التجارية الكويتية.

- قبول الفرض بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الإئتمانية.

2- **التوصيات:** فى ضوء النتائج يمكن للباحث تقديم بعض التوصيات أهمها:

- على مجالس إدارة البنوك ومستخدمي تقاريرها المالية عند تقييم أداء البنوك المالي والتشغيلي مراعاة أن مقاييس ذلك الأداء تتأثر بتطبيق للمعايير الدولية للتقرير المالي، والذي قد يرجع إلى مشاكل في المعايير ذاتها أو تطبيقها نظرًا لحداثة التطبيق والذي يتطلب مزيد من زيادة كفاءة معدي التقارير المالية من خلال الدورات والبرامج التدريبية.
- يجب على البنوك بناء قاعدة بيانات لكافة العملاء وتطوير السياسات والأنظمة الداخلية ووضع الخطط الاستراتيجية لتقييم المخاطر الإئتمانية بشكل أكثر دقة مما يتوافق مع متطلبات نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.
- المحافظة وبصورة دائمة على جميع الإجراءات التي تضمن توفير بيئة ملائمة لإدارة المخاطر الإئتمانية، ووضع آليات معلنة وواضحة تضمن سلامة عملية منح الإئتمان للعملاء، ومراقبة المخاطر، مع الإلتزام بتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
- زيادة إهتمام البنوك بنشر البيانات غير المالية بكل شفافية، لأن ذلك يساعد بشكل كبير على جذب المستثمرين، وبالتالي مقدرتهم على تقييم أداء البنك على المدى الطويل.
- ضرورة قيام البنوك بنشر المعلومات غير المالية عبر مواقعها على الإنترنت بكل وضوح، وتحديث البيانات بشكل يومي ليتمكن المستفيدين من هذه المعلومات من الإطلاع عليها ومعرفة كل جديد عنها، وبالتالي فإن ذلك يساهم وبشكل كبير في إتخا القرارات الرشيدة.
- ضرورة استخدام البنوك للمؤشرات التقييمية ذات الأهمية النسبية كالمؤشرات المالية والمحاسبية عند تقييم الجدارة الإئتمانية للعميل على السداد.
- زيادة وتنمية الوعي لدى البنوك العاملة بالجهاز المصري بأهمية تحسين ممارسات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الإئتمان نظرًا لتأثيرها الكبير على تحسين منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مع توجيه الاهتمام بمزيد من الإفصاح الطوعي عن تلك المخاطر، ويكون المنوط بذلك البنك المركزي من خلال إصدار توجيهاته وإرشاداته نحو عقد المزيد من المؤتمرات والندوات وإصدار الكتب الإرشادية الدورية في ذلك الشأن.

3- **مقترحات لبحوث مستقبلية:**

- نموذج مقترح لقياس دور الإفصاح عن مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية.
- أثر جودة الإفصاح عن المخاطر المصرفية في ضوء معايير بازل ومعايير التقارير المالية على جودة التقارير المالية.
- القيمة الملائمة لمعلومات مخاطر الإئتمان والسيولة وأثرها على ترشيد قرارات الاستثمار- دراسة تطبيقية.
- أثر تطبيق معيار التقارير المالية IFRS9 على التوقيت المناسب لمخصصات خسائر القروض، وانعكاس ذلك على الملاءة المالية للبنوك.
- دراسة تحليله لأثر الاعتراف المبكر بخسار القروض في ضوء متطلبات IFRS9 على سلوك الإقراض، وانعكاس ذلك على الاستقرار المالي في البنوك.

سابعًا: قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1- إبداح, الاء زياد. (2020). أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. ***رسالة ماجستير***, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط.

2- أبو خشبة، عبد العال بن هاشم (2023) أثر الإفصاح عن المقاييس غير المالية على قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع(4)، ص ص 1185- 1260.

3- أحمد، حجازي؛ سعيد، ندي ماجد؛ أبو منديل، سهي جمعة (2021) أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك السالمية فى قطاع غزة منتصر، ***مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال JEGE دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال***، مج(4)، ع(4)، ص ص 39-65.

4- إسماعيل, عصام. (2021). مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية. ع(12), ***صندوق النقد العربي***.

5- أسمير، مني حسن (2020) الأداء المالي للمصارف، الإختلاف فى طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة، دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020، ***مجلة آفاق اقتصادية***، مج(12)، ص ص 243-269.

6- الأمين, لباز؛ زرقط, فايزة. (2021). دور نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS9 في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. ***مجلة الإستراتيجية والتنمية***, 11(4), 329- 346.

7- بشاتوه، عمار ظاهر (2019) أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر فى تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة فى بورصة عمان، ***رسالة دكتوراه***، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، ص ص 1- 133.

8- البغدادي, رجب محمد عمران أحمد. (2020). نموذج مقترح للقياس المحاسبي والتقييم المالي للمخاطر المصرفية في ضوء بازل 3 والمعايير الدولية للتقرير المالي دراسة تطبيقية. ***رسالة دكتوراه***, كلية التجارة, جامعة مدينة السادات.

9- بن جدو؛ أمينة؛ مهيوب، مسعود (2021) تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة 2010-2019، ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***، مج(8)، ع(2)، ص ص 574-594.

10- بن شنه، فاطمة (2017) إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها فى تقييم ربحية البنوك التجارية، ***رسالة مسجلة لنيل درجة الدكتوراه***، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ص ص 1-181.

11- جمعون، نوال (2018) دور البحث والتطوير فى تحديث الخدمات البنكية وتطويرها حالة المنظومة البنكية الجزائرية، ***مجلة المدير***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، مج(5)، ع(3)، ص ص 185-197.

12- الحريث, محمد علي عبود مجيد؛ حزوري, حسن أحمد إسماعيل. (2018). "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي: دراسة تطبيقية", ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات***, جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا, 2(43), 244-252.

13- حسن، نصر طه (2017) دور الإفصاح الاختياري فى بيئة التقرير المالي، أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، مج(2)، ع(2)، ص ص 791- 846.

14- خميس، آسر أحمد (2021) أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين فى البنوك التجارية المصرية، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، مج(2)، ع(2)، الجزء الثالث، ص ص 999-1044.

15- دحدوح، حسين أحمد (2015) نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه فى بيئة الأعمال السورية، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، مج(31)، ع(1).

16- الدليمي، جنان عبد العباس باقر (2017) تطور معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية وانعكاسه على القياس والإفصاح المحاسبي فى المصارف العراقية، دراسة تطبيقية، ***رسالة دكتوراه فى المحاسبة***، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص1.
17- زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود؛ إبراهيم، محمد زيدان؛ البسطويسي، مروة أحمد عبد الرحمن (2023) دور الإفصاح عن مخاطر الإئتمان والسيولة فى تحسين منفعة المعلومات المحاسبية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج(4)، ع(2)، ص ص 1047- 1099.
18- الزعبي، علي عدنان (2019) تأثير مخاطر الإئتمان فى ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.
19- سالم, شيماء مهدي إبراهيم محمد. (2019). أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية, ***مجلة البحوث المالية والتجارية***, جامعة بورسعيد- كلية التجارة, 20(4), ج1, 156- 182.
20- السيد، داليا عادل عباس؛ الرشيدي، طارق عبد العظيم يوسف (2019) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) الأدوات المالية على دلالة القوائم المالية فى البنوك المصرية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية***، جامعة بني سويف، كلية التجارة، ع(3)، ص 56-140.
21- السيد، محمد فوزي محمد (2020) أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك، دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، مج(4)، ع(2)، ص ص 1- 45.
22- الشامي, مصطفى كمال عطا. (2019). الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية رقم (7) مع دراسة ميدانية. ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***, 1(6), يناير. 44- 90.
23- شاهين، عبد الحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران (2018) القياس المحاسبي لمخاطر الإئتمان فى ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعايير IFRS9، دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج(4)، ع(2)، ص ص 109- 156.
24- الشهدة، عبد الرازق؛ بنود، محمد؛ مبيض، مكرم (2015) مساهمة قواعد بازل فى إدارة المخاطر المنظمات المصرفية، دراسة حالة مصرف عودة سورية، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، ص ص 342- 358.
25- الصائغ، مها بنت فيصل؛ الحربي، سلمي عويض (2022) أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة فى سوق الأسهم السعودي، تداول، دراسة تطبيقية المملكة العربية السعودية، ***مجلة البحوث التجارية***، مج(44)، ع(1)، ص ص 281- 334.
26- صندوق النقد الدولي (2018) تبني المعيار الدولي للتقرير المالية فى الدول العربية، سلسلة دراسات محاسبية ومالية.
27- عبد المعطي، محمد سالم محمد؛ حسانين، طارق عبد العالم حماد؛ تادرس، صفاء جرجس (2023) أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الحالية بالبنوك ودورها فى تخفيض المخاطر الإئتمانية، دراسة ميدانية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، مج(27)، ع(1)، ص ص 201- 221.
28- علي، النويران ثامر (2021) إدارة مخاطر الإئتمان فى القطاع المصرفي السعودي، ***دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية***، مج(5)، ع(2).
29- علي، أيمن صابر (2017) دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، ***مجلة الفكر المحاسبي***، ص ص 2-60.
30- غريب، أحمد محمد لطفي (2012) إستخدام مقاييس الأداء المالية وغير المالية فى شركات الأعمال المصرية وعلاقته بخصائص الشركة، ***المجلة العربية للإدارة***، جامعة الزقازيق، معهد الكفاية الإنتاجية، مصر، مج(32)، ع(1)، ص ص 121-139.
31- فريد، حنان هارون (2016) أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية للمسئولية الإجتماعية والإستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين، ***مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال***، مج(2)، ع(3)، ص 15-17.

32- قاسم, زينب عبدالحفيظ أحمد. (2017). "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وإنعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك". ***رسالة ماجستير***, كلية التجارة, جامعة عين شمس.
33- محمد، بخيت محمد بهاء الدين؛ عوض، آسر حسن يوسف عز الدين عبد المنعم سعد عبد ربه (2018) أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك التجارية، ***دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية***، خلال الفترة من 2008-2016.
34- محمد، هالة رضا أحمد؛ مصطفي، محمد عبده محمد (2023) أثر العلاقات المتداخلة بين السيولة ومخاطر الإئتمان على أداء البنوك، دراسة تطبيقية على البنوك المصرية، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، ع(2)، ص ص 61- 90.
35- مختار، شريهان محمد (2018) إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر للقروض فى البنوك التجارية المصرية دراسة تطبيقية، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
36- المضف, وداد فهد. (2017). قياس المخاطر والكفاءة لبعض البنوك الاسلامية في الكويت, ***المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث***, المركز القومي للبحوث بغزة, 3(2), 19- 26.
37- المطيري، نواف بندر شيدة علي نهار (2022) دور آليات التحول الرقمي في تفعيل مدخل المراجعة على أساس المخاطر لتعزيز جودة عملية المراجعة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.
38- الناصر، خالص حسن (2010) التكامل بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية فى تحقيق الرقابة على العمليات التشغيلية، ***مجلة تنمية الرافدين***، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، العراق، مج(32)، ع(99)، ص ص 275-297.
39- نشوان, اسكندر؛ الطويل, عصام؛ شحادة, محمد. (2018). "أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين". ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***, ع(9), 417- 447.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Al Ali, H. (2017). Risk Management Practice and Risk Disclosure on Financial Performance in Islamic and Conventional Banks in GCC Countries. ***PHD Thesis in Accounting- Kulliyyah of Economics and Management Sciences***, 1-174.
2- Annah, O. (2022). A research dissertation submitted to the faculty of economics and management science in partial fulfilment of the requirements for the award of the ***master's degree in businessadministration of kabale university***.
3- Bose S., Amitav S., Habib Z. And Shajul I. (2017) . "Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion".***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, Vol.13. Pp (263–281).
4- Catherine, N. (2020). Credit Risk Management and Financial Performance: A Case of Bank of Africa (U) Limited. ***Open Journal of Business and Management***, 8, 30-38.
5- Dada, S., I. Akintoye, and O. Alawode.(2023).Financial Re- Engineering and Financial Performance of Poultry Business in Nigeria. European ***Journal of Accounting, Auditing and Finance Research***, 11(4):06-86.
6- Dima, B., Cuzman I., Dima S., and Saramat O. 2013. Effects of Financial and Non-Financial Information Disclosure on Prices' Mechanisms for Emergent Markets: The Case of Romanian Bucharest Stock Exchange, ***Accounting and Management Information Systems***. 12 (1): 76–100.
7- Dwivedi, D .(2002). Managerial Economics (6th ed.), New Delhi: Vikas Publishing House. -Ebert, C. 2015. L***ooking into the Future. IEEE Software***: 92-97.

8- Ejoh, N., and P. Ejom. (2014). Impact of Internal Control Activities on Financial Performance of Tertiary Institutions in Nigeria, ***Journal of Economics and Sustainable Development***,5(16),1:33-134.
9- Ellili, N., & Nobanee, H. (2017). Corporate risk disclosure of Islamic and conventional banks. Banks and Bank Systems, 12(3), 247- 256.
10- Eniola, O. , and O. Akinselure . (2016). Effect of Internal Control on Financial Performance of Firms in Nigeria (A study of selected manufacturing firms). ***IOSR Journal of Business and Management***, (10)18: 80-85.
11- Fernandez-Feijoo, B., Romero, S., & Ruiz, S. (2012). Does board gender composition affect corporate social responsibility reporting. ***International Journal of Business and Social Science***, 3(1), 31-38.
12- Financial Reporting Council . (2018). Ifrs09 thematic review: review of interim disclosures in the first year of application . england: ***the financial reporting council limited***.
13- Fiorese E. Bonollo F. Timelli G. Arnberg, L. Gariboldi E. (2015). New classification of defects and imperfections for aluminum alloy castings.
14- Forte, S., & Lovreta, L. (2015). Time-V arying Credit Risk Discovery in the Stock and CDS Markets: Evidence from Quiet and Crisis Times. ***European Financial Management***, 21(3), 430-461.
15- Frazer, L. (2016). Internal Control: Is it a Benefit or bad to Small Companies? A Literature Dependency Perspective. ***Journal of Accounting and Finance***, 16(4):149-161.
16- Ghalem, A., O. Chafik, R. Chroqui, and S .EL alami .(2016). Performance: A Concept to Define! La Performance: ***Un Concept à Definer***!.
17- Gift, E. (2018). Internal Control and Financial Performance of Hospitality Organizations in Rivers State. ***European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research***, 6(3): 32-52.
18- Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement. I***nternational Journal of Management, Knowledge and Learning***, (1), 115-130.
19- Goswami, A. (2021), "Does credit risk persist in the Indian banking industry? Recent evidence", ***Asian Journal of Economics and Banking***, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://0810bdt2m-1106-y-https-doi-
20- Grassa ,R. , Moumen, N. , and , Hussainey ,K.(2020)." Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries", ***Pacific-Basin Finance Journal*** , Volume 61, June 2020Article 101327 , p p1-17.
21- Hdaib, s. H. (2019). The impact of compensarion and beneffits on financial performance: ***A case study of jordanian arab botash company master thesis***. 1-52. retrieved from http://search.mandumah.com/record/1055893.
22- Jasmina Bogicevic, Violeta Domanovic & Bojan Krstic (2016) The Role of Financial and Non- Financial performance Indicators in Enterprise Sustainability Evaluation, ***Ekonomika Journa***l, Vol. (62), Issus, 3, P.P 1-13.
23- Kinyua, K., R. Gakure, M. Gekara, and G. Orwa. (2015). Effect of Internal Control Environment on the Financial Performance of Companies Quoted in

the Nairobi Securities Exchange. ***International Journal of Innovative Finance and Economics Research***, (4)3:29-48.

24- Kisanyanya, A.(2018). Internal Control Systems and Financial Performance of Public Institutions of Higher Learning in Vihiga County, Kenya, Business, ***Economics***, https://www. Semantic scholar .org/

25- Konovalova N., Kristovska I., Kudinska M., (2016). Credit Risk Management in Commercial Banks. ***Polish Journal of Management Studies***, 13(2), 90- 100.

26- Lestari, I., Susanti, Ibrani, E., & Mahpudin. (2022). Comparison analysis of EVA and roa methods in assessing the financial performance of the company. j***ournal of applied business, taxation and economics research (jabter)***, 188-205

27- Magdalena, F. C. S., & Martani, D. (2029). The Effect of IFRS 9 Adoption on Loan Loss Provisions. ***ICORE***, 5(1).

28- Magu, J., and P. Kibati. (2016). Influence of Internal Control System on Financial of Performance of Kenya Farmer's Association Limited . ***International Journal of Economics, Commerce and Management***, 4(4):783-800.

29- Majumder ,M , LI, X.(2018)." Bank risk and performance in an emerging market setting: the case of Bangladesh", ***Journal of Economics, Finance and Administrative Science***, Vol. 23 No. 46 pp. 199-229.

30- Marley, R., & Snow, N. M. (2018). An Empirical Investigation on Social Media Users' Demand for Financial Information Distributed via Social Media Platforms. ***Journal of Information Systems***.

31- Mawanda, S. (2008). Effects of Internal Control System on Financial Performance in Uganda's Institution of Higher Learning. ***Dissertation for award of MBA in Uganda Martyrs University***.

32- Mohamed,Z.,Hatijah, S., Nur,I. & Ibrahim,C. (2014). Does Quality of Non-Financial Information Disclosure Influence Firms' Profitability in Malaysia?. ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*** Vol. 4 (4), pp. 297–306.

33- Morris, J. (2011). The Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Effectiveness of Internal Controls over Financial Reporting. ***Journal of Information Systems***, 25(1): 129-157.

34- Nahar , S., & Azim, M. (2016). Risk disclosure, cost of capital and bank performance. ***International Journal of Accounting & Information Management***, 24(4), 476-494.

35- Nguyen, H., H. Van , F. Bartolacci, and T .Tran. (2018). The Impact of Government Support on Firm Performance in Vietnam : ***New Evidence from a Dynamic Approach. Asian Academy of Management Journal***, 24(2):101-123. https://doi.org/ 10.21315/ aamj2018.23.2.5

36- Njeri, K. (2014). Effect of Internal Controls on the Financial Performance of Manufacturing Firms in Kenya (Unpublished thesis). ***University of Nairobi, Nairobi***.

37- Odusanya, I., O. Yinusa, and B. Ilo.(2018). Determinants of Firm Profitability in Nigeria: Evidence from Dynamic Panel Models. ***SPOUSAL -Journal of Economics and Business***, 43(1):58-68.

38- Okoye, L., F. Olokoyo, J. Okoh, F. Ezeji, and R. Uzohue .(2020). Effect of Corporate Governance on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria. Banks and Bank Systems, 15 (3): 55–69. https://doi.org/10.21511/bbs.15 (3).2020.06
39- Rashid, H. , M. Nurunnabi, M. Rahman, and A. Masud. (2020). Exploring the Relationship between Customer Loyalty and Financial Performance of Banks: Customer Open Innovation Perspective. ***Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity***, 6 (4): 1– 19. https://doi.org /10.3390 /joitmc 6040108
40- Ratnatunga, J., and L. Montali, (2020). Strategic Management Accounting (4th Edition: 405–426). Melbourne: ***Quill Press, Melbourne***. https://doi.org/10.2307/j.ctv15vwj9v.30 56
41- Roberts, D., Sarkar, A. and Shachar, O. (2019), Bank Liquidity Creation, Systemic Risk and Basel Liquidity Regulations, Federal Reserve Bank of New York.
42- Ruggiero, S., and H. Lehkonen. (2017). Renewable Energy Growth and the Financial Performance of Electric Utilities : ***A Panel Data Study. Journal of Cleaner Production***, 142: 3676-3688.
43- Soininen, J. S., Puumalainen, K., Sjögrén, H., Syrjä, P., & Durst, S. (2013). Entrepreneurial orientation in small firms–values-attitudes-behavior approach. ***International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research***.
44- Tasintsadze, A., Glonti, v., (2019). Empirical Analysis of Financial and Non-Financial Risks of the Commercial Bank. ***European Journal of Sustainable Development***, 8 (2), 101-110.
45- Thomson, I. (2015). 'But does sustainability need capitalism or an integrated report'a commentary on 'The International Integrated Reporting Council: ***A story of failure'by Flower, J. Critical Perspectives on Accounting***, 27, 18-22.
46- Whittington, R., K. Pany, O. Whittington, and K. Pany. (2010). Principles of Auditing and Other Assurance Services. ***McGraw- Hill/Irwin***.
47- Wu, X., and S. Zeng. (2022). R&D Investment, Internal Control and Enterprise Performance—an Empirical Study Based on the Listed Companies in China of the Core Industry of the Digital Economy. ***Sustainability***, 14(24), 16700.
48- Zeller, T., Kostolansky, J., Bozoudis, M., Chapple, E. L., & Potter, B. (2019). An IFRS -based taxonomy of financial ratios. ***Account-ing Research Journal,*** 32 (1), 20-35.
49- Zulfikar, R., Lukviarman, N., Suhardjanto, D., & Agustiningsih, S. (2017). Competition, Independent Commissioner, Risk Disclosure and Financial Performance. ***Review of Integrative Business and Economics Research***, 6(1), 76- 91.

الاستـــبيان

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان: "**أثر تطبيق المؤشرات المالية وغير المالية فى إدارة المخاطر الائتمانية**".

أرجو التكرم بالإجابة عن فقرات المقياس ووضع إشارة (√) أمام العبارة التي تتفق مع وجهة نظركم.

وستكون الإجابة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي المبين:

العبارة	درجة التوافر درجة الموافقة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	5	4	3	2	1

يأمل الباحث الإجابة بدقة والتعبير عن رأيكم علماً بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وتفضلوا بقبول خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الهادف والمثمر.

الباحث/ ثامر متعب بنيه متعب الخرينج

أولاً: البيانات الأساسية:

رجاءً وضع علامة (√) أمام إجابتك المختارة:

1- النوع:

☐ ذكر ☐ أنثي

2- العمر:

☐ 30 فأقل ☐ 31 -40 ☐ 41-50 ☐ أكثر من 50

3- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4- التخصص:

☐ محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ نظم معلومات إدارية

5- الخبرة العلمية (بالسنوات)

☐ 5 فأقل ☐ 6-10 ☐ 11-15 ☐ أكثر من 15

6- المسمي الوظيفي:

☐ مدقق الحسابات ☐ موظف IT

☐ المحللين الماليين ☐ المحاسبين

ثانيًا: محاور الاستبيان:
المحور الأول: برجاء قراءة كل عبارة بعناية ووضع علامة (√) أمام كل عبارة حول طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موا	غير موا بشدة
1	تقوم المصارف بتقديم معلومات حول عملية الإقراض.					
2	تقوم المصارف بالإستثمار في الأوراق المالية.					
3	تقوم المصارف بتقديم ضمانات وتعهدات للقروض البنكية.					
4	تقوم المصارف بتقديم معلومات عن المخاطر بالمقترض وليس المقرض.					
5	تحذر المصارف من المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تقوم بتمويلها.					
6	تحذر المصارف من المخاطر المُتعلقة بالظروف العامة.					
7	تولي المصارف اهتماماً بالمخاطر المتصلة بالغير.					
8	تحذر المصارف من ضغط تخطيط السيولة التي تؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث الاستحقاق.					
9	تحذر المصارف من سوء الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.					
10	تحذر المصارف من التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية.					
11	تحذر المصارف من الركود الاقتصادي.					
12	تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة.					
13	تحذر المصارف من مخاطر أسعار الصرف والفائدة.					
14	تعي المصارف خطور تخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.					
15	تشدد المصارف على أهمية معرفة أن تقلبات الأسعار تعّد من أشد الأخطار بعد خطر القرض.					

المحور الثاني: برجاء قراءة كل عبارة بعناية ووضع علامة (√) أمام كل عبارة حول المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موا	غير موا بشدة
1	عمليات الإقراض.					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موا	غير موا بشدة
2	الاستثمار في الأوراق المالية.					
3	ضمانات وتعهدات للقروض المصرفية.					
4	التسعير وتوزيع الأرباح.					
5	كفاءة موظفي المصارف.					
6	تذبب أسعار الصرف.					
7	استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية.					
8	المخاطر المتصلة بالغير.					
9	الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.					
10	الركود الاقتصادي.					
11	الأزمات الحادة التي قد تنشأ بأسواق المال.					
12	المشاكل المرتبطة بالسيولة.					
13	الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.					
14	عدد مقدمي الخدمات المالية.					
15	مخاطر الخطأ في الإجراءات القانونية أو خطأ في المستندات.					

المحور الثالث: برجاء قراءة كل عبارة بعناية ووضع علامة (√) أمام كل عبارة حول مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موا	غير موا بشدة
1	تقوم المصارف ولجان الإئتمان بإدارة المراجعة الداخلية باستمرار لتقييم خطر الإئتمان في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.					
2	تقوم المصارف بتسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.					
3	تقوم المصارف بالتنبيه على المعلومات التي تختص بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح.					
4	تقوم المصارف بالتأكيد على مخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الإقراض ونوعيته.					
5	تحذر المصارف من عدم كفاءة موظفي المصارف في التحولات الرقمية.					
6	تقوم المصارف بالتنبه من المخاطر الصناعية الإلكترونية والمخاطر المرتبطة بيها.					
7	تشجع المصارف مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية الرقمية.					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موا	غير موا بشدة
8	تقوم المصارف بإعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.					
9	تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء.					
10	تقوم المصارف بالمتابعة والتحليل الدوري الالكتروني لاستعلامات العميل وزياراته الميدانية.					
11	تقوم المصارف بمواجهة المشاكل المرتبطة بالسيولة.					
12	تقوم المصارف بتنويع مصادر مواردها.					
13	تخفض المصارف درجة الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.					
14	تقوم المصارف بإعداد خطط رقمية داخل البنك للتعامل مع حالات الطوارئ أو الظروف الطارئة.					
15	تعالج المصارف رقمياً قلة عدد مقدمي الخدمات المالية وخاصةً في المناطق النائية.					